

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:

عنوان الموضوع:

دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 2001-2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت الإشراف الدكتور:
- قدوري نور الدين

من إعداد الطالبتين:
- نش عفاف
- عمارة فاطنة

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بيصار عبد المطلب	استاذ مساعد (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
قدوري نور الدين	أستاذ مساعد (أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
حجاب عيسى	استاذ مساعد (أ)	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبِّ اَوْزِعْنِي اَنْ اَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي اَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَاَنْ اَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَاَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

سورة النمل الآية 19 .

بصدق الوفاء و الإخلاص إلى الأساتذ المشرف الدكتور قدوري نور الدين على نصائحه و توجيهاته القيمة التي مكنتنا من إخراج هذه المذكرة في شكلها النهائي .

كما نشكر كافة الأساتذة الكرام الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي و الذين لهم الفضل الكبير في وصولنا لهذه المرتبة من العلم .

إهداء

الحمد لله فالق الأنوار، و جاعل الليل و النهار ثم الصلاة و السلام على

سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم.

أهدي هذا العمل المتواضع، لمن لهم الفضل بعد الله في وجودي.

إلى من علمني وحرص دوما على سعادتي و سندي في الحياة أبي الغالي.

إلى الحبيبة و الصديقة أمي الغالية.

إلى السعادة و الحب إلى المودة و الوفاء إلى زوجي فاروق.

إلى إخوتي و اخواتي حفظهم الله

إلى كل من الثقت بهم و سرت معهم على درب العلم و التعلم إلى الأصدقاء.

رمز الوفاء.

إلى كل طلبة ماستر اقتصاد نقدي و بنكي دفعة 2017-2018.

إلى كل أساتذتي من الابتدائي إلى الجامعة.

عفاف

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر وعران
	إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ - و	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة النقدية وميزان المدفوعات	
8	تمهيد
9	المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية
9	المطلب الأول: مفهوم و أدوات السياسة النقدية
12	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
14	المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
20	المبحث الثاني: تعريف ميزان المدفوعات و مكوناته
20	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات و مكوناته
22	المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات
23	المطلب الثالث: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات
29	المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و ميزان المدفوعات
29	المطلب الأول: علاقة المعروض النقدي و ميزان المدفوعات
30	المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات
34	المطلب الثالث: علاقة سعر الفائدة بتوازن ميزان المدفوعات
36	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة (2001-2016)	
38	تمهيد

39	المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة
39	المطلب الأول: تطور السياسة النقدية خلال (2001-2004)
43	المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية خلال (2005-2009)
48	المطلب الثالث: تطور السياسة النقدية خلال (2010-2014)
52	المطلب الرابع: تطور السياسة النقدية خلال (2015-2016)
57	المبحث الثاني: تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2001-2016)
57	المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات خلال (2001-2004)
61	المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات خلال (2005-2009)
66	المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات خلال (2010-2014)
71	المطلب الرابع: تطور ميزان المدفوعات خلال (2015-2016)
76	خلاصة الفصل
78	الخاتمة
	قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	فعالية السياسة النقدية حسب نظام سعر الصرف	32
02	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	39
03	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	40
04	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2001-2004)	41
05	تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجمالي للفترة (2001-2004)	42
06	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)	42
07	تطور احتياطات الصرف و سعر الصرف في الجزائر خلال (2001-2004)	43
08	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	44
09	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (2005-2009)	44
10	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2005-2009)	46
11	تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجمالي للفترة (2005-2009)	46
12	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)	47
13	تطورات احتياطي الصرف و سعر الصرف خلال في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	47
14	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2014)	48
15	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (2010-2014)	49
16	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2010-2014)	50
17	تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجمالي للفترة (2010-2014)	51
18	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014)	51
19	تطور احتياطات الصرف و سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	52
20	تطور الكتلة النقدية في الجزائر و خلال (2015-2016)	53
21	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2015-2016)	53
22	تطور معدل إدارة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2015-2016)	54
23	تطور الاحتياطي الإجمالي للفترة (2016-2015)	54

55	تطور معدل النمو في الجزائر للفترة (2015-2016)	24
56	تطور احتياطات الصرف و سعر الصرف خلال الفترة (2015-2016)	25
58	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2004)	26
59	تطور ميزان المدفوعات بالمقارنة مع تطور سعر الصرف (2001-2004)	27
60	تغير رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بمعدل إعادة الخصم	28
61	تطور المعروض النقدي و تطور ميزان المدفوعات خلال (2001-2004)	29
62	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2005-2009)	30
64	تطور ميزان المدفوعات بالمقارنة مع تطور سعر الصرف (2005-2009)	31
65	تغير رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بمعدل إعادة الخصم	32
66	تطور ميزان المدفوعات الجزائري مقارنة بتطور المعروض النقدي خلال الفترة (2005-2009)	33
67	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2014)	34
69	تطور أسعار الصرف مقارنة بتطور ميزان المدفوعات	35
70	تطور معدل إعادة الخصم و تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2014)	36
71	تغير المعروض النقدي وأثره على ميزان المدفوعات خلال (2010-2014)	37
72	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2015-2016)	38
73	تطور أسعار الصرف مقارنة بميزان المدفوعات	39
74	تطور معدل إعادة الخصم و تطور ميزان المدفوعات	40
75	تطور المعروض النقدي مقابل تطور ميزان المدفوعات الجزائري	41

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
33	العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات	01
58	أعمدة بيانية توضح أرصدة ميزان المدفوعات (2004-2001)	02
63	أعمدة بيانية توضح أرصدة ميزان المدفوعات (2009-2005)	03
67	أعمدة بيانية توضح أرصدة ميزان المدفوعات (2014-2010)	04
72	أعمدة بيانية توضح أرصدة ميزان المدفوعات (2016-2015)	05

عرفت معظم المؤسسات الاقتصادية في العالم توسعا في النشاط مما أدى إلى زيادة حجم الإنتاج واكتساب ميزات نسبية لدى بعض الدول، الأمر الذي يؤدي إلى البحث عن الأسواق الجديدة لتصريف المنتجات، وكل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية ألزمت الدول بتسجيل هذه المبادلات في دفتر يمكنها من تحديد حقوقها والتزاماتها اتجاه العالم الخارجي وهذا ما يعرف بميزان التجاري.

وتؤدي السياسة النقدية دورا هاما في تنظيم السوق النقدية بذلك تستطيع السلطات النقدية تحقيق أهداف نهائية كاستقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات والذي يعتبر احد الأهداف التي تسعى إليها، فاختلال ميزان المدفوعات بلد ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية، حيث تلعب السياسة النقدية في معظم الاقتصاديات دورا بالغ الأهمية في معالجة الاختلالات الخارجية، فتستعمل السلطات النقدية السياسة النقدية بهدف التأثير على الجوانب المكونة لأجزاء ميزان المدفوعات.

وقد شهدت الجزائر نموا اقتصاديا ضعيفا و اختلالا في التوازنات الداخلية و الخارجية والعجز عن سداد خدمات الديون فضلا عن معدلات التضخم العالية و تبعا لهذا تبنت الجزائر العديد من الإصلاحات والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق، و التي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عموما وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خصوصا.

اولا: اشكالية الدراسة

إن التحكم في السياسة النقدية وأدواتها من أجل معالجة اختلال ميزان المدفوعات يبقى

من المواضيع التي تشغل الاقتصاديين، و تسعى الجزائر جاهدة لمعالجة اختلالات ميزان مدفوعاتها مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

- ما مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية:

تدرج تحت الإشكالية الرئيسية التساؤلات التالية:

- ما هي الأسباب الرئيسية والمؤدية لاختلال ميزان المدفوعات الجزائري ؟
- ما هي الأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في الجزائر لمعالجة ميزان المدفوعات ؟

ثالثا:فرضيات الدراسة:

محاولة منا الإجابة على هذه الأسئلة ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- يعتبر التذبذب في سعر العملة الناتج عن السياسات النقدية غير واضحة من الأسباب الرئيسية لاختلال ميزان المدفوعات.
- تعتبر السياسة النقدية أداة مهمة في الجزائر لمعالجة الاختلال ميزان المدفوعات الجزائري.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل في:

- تحليل خلل في ميزان المدفوعات وما يسببه من آثارعلى اقتصاديات الدول كالمديونية...الخ
- التعرف بشكل دقيق على أهم مشاكل الاقتصاد الجزائري.

- دراسة مسار السياسة النقدية ووضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

خامسا: أهمية الدراسة:

لقد شكل موضوع دور النقود وتأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي محور نقاش حاد وطويل بين النظريات الاقتصادية المختلفة، فبعد أن كان ينظر للسياسة النقدية على أنها سياسة محايدة في النظرية التقليدية لا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج بل يقتصر دورها فقد في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات أصبحت السياسة النقدية تحتل مكانة بارزة و تلعب دور مهم في تأثير المتغيرات الحقيقية بعد ظهور النظرية الكينزية التي أكدت على عدم حيادية النقود أما النظرية النقدية من جهتها فقد حلت أثر السياسة النقدية و فعاليتها خصوصا في المدى القصير حيث تمارس النقود أثر مباشرة على الانفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني، في حين يقتصر هذا الأثر في المدى الطويل على المستوى العام للأسعار باعتبار التضخم ظاهرة نقدية.

كما لجأت معظم الدول النامية التي عانت من بعض المشكلات الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين إلى مؤسسات النقد الدولية لإجراء اصلاحات اقتصادية هيكلية للحد من ارتفاع الأسعار، وزيادة التشغيل والمحافظة على استقرار أسعار الصرف حيث شملت السياسة النقدية حيزا معتبرا في برامج الاصلاح لاحتواء هذه المشكلات من بينها اختلال ميزان المدفوعات، كما اتبعت دول أخرى متقدمة مع بداية التسعينات إطار آخر لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار تقوم هذه السياسة على استهداف معدلات رقمية أو مدى محدد من التضخم وكذا معالجة اختلال ميزان المدفوعات بحيث يكون الهدف الأساسي لهذه السياسة و الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

سادسا: أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على السياسة النقدية و أهم أدواتها.
- معرفة دور السياسة النقدية في تحقيق التوازنات الخارجية.
- التعرف على أهم وسائل أدوات السياسة النقدية التي اعتمدها الجزائر لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2016).

سابعاً: منهج الدراسة:

سوف نستخدم المناهج المستخدمة في الدراسات الاقتصادية عموماً خاصة المنهج الوصفي والتحليلي، حيث سنعتمد على المنهج الوصفي في استعراض الإطار النظري للسياسة النقدية ودورها في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، كما نستخدم المنهج التحليلي وذلك لتوضيح دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

ثامناً حدود الدراسة:

سيقتصر الإطار المكاني حول الاقتصاد الجزائري مع إبراز دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، أما بالنسبة للإطار الزمني فسنحدد الدراسة بالفترة (2001-2016).

تاسعاً: الدراسات السابقة:

تشكل السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات اهتماماً كبيراً للباحثين وسنتناول في هذا المجال بعض دراسات سواء من جانب العام أو دراسة حالة الجزائر بشكل خاص ومن بين هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال:

- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكر ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010-2011، أين تناول إشكالية التالية: ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)؟

والهدف منها إبراز أهمية السياسة النقدية وأهمية ضبط العرض النقدي وكيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها النهائية من خلال استقرار المستوى العام للأسعار، وقد توصل إلى عدة نتائج من أهمها: تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه بجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي من خلال استخدام السلطة النقدية لأدوات السياسة النقدية لكن هذا يتطلب ضرورة تفعيلها أكثر خاصة مع التحول نحو استخدام أدوات غير مباشرة.

- دراسة حاجي سمية بعنوان دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، أطروحة دكتوراه و لقد حاولت معالجة الإشكالية المتمثلة في: ما دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات خلال الفترة (1999-2014)؟

والهدف منها: إبراز دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر والمتغيرات التي تتحكم فيه ويتأثر بها عند تطبيق السياسة النقدية و قد توصلت إلى عدة نتائج من أهمها:

- أن استقرار العملة الوطنية قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالرقابة الصارمة على الصرف وأن رصيد ميزان المدفوعات يتوقف بدرجة كبيرة على وضعية الحساب الجاري الذي يعتبر المرجع الأساسي والسبب الرئيسي في حالتها العجز و الفائض بينما يلعب حساب رؤوس الأموال دورا ثانويا.

عاشرا: هيكل الدراسة:

سنقوم بتقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: تحت عنوان الإطار المفاهيم والنظري للسياسة النقدية و ميزان المدفوعات

سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تحت عنوان الإطار النظري للسياسة النقدية والمبحث الثاني ماهية

ميزان المدفوعات والمبحث الثالث علاقة السياسة النقدية بميزان المدفوعات.

الفصل الثاني: تحت عنوان ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السياسة النقدية خلال

الفترة (2001-2016) حيث سنتناول في هذا الفصل المبحث الأول تحت عنوان السياسة

النقدية في الجزائر، والمبحث الثاني بعنوان تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات

الجزائري خلال (2001-2016).

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة
النقدية وميزان المدفوعات

تمهيد:

السياسة النقدية هي العملية التي يقوم من خلالها البنك بالتحكم في مجموعة من المؤشرات النقدية حيث تستهدف الحفاظ على أوضاع نقدية ملائمة في ظل اقتصاد سليم وتعتقد السلطات النقدية أن الاقتصاد السليم يتميز بعمالة كاملة، معدل نمو جيد، استقرار أسعار الصرف، ويقوم البنك المركزي بعرض النقود وأوضاع الائتمان لتحقيق مجموعة من الأهداف باستعمال أدوات السياسة النقدية و من بينها الاحتياطي القانوني، سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، حيث يمكن استخدام السياسة النقدية أحيانا لتعديل حالات عدم التوازن في ميزان المدفوعات الناتجة عن المعاملات الاقتصادية، التي تتم بين الدول العالم الخارجي.

سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

المبحث الثاني: ماهية ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: علاقة السياسة النقدية بميزان المدفوعات

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، فهي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تمس العديد من الجوانب.

المطلب الأول: مفهوم وأدوات السياسة النقدية

سنتناول من خلال هذا المطلب مجموعة من التعاريف التي أعطيت للسياسة النقدية، بالإضافة إلى أدوات السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

هناك عدة تعريفات للسياسة النقدية، و من بينها ما يلي:

- تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع ليطماشى و حاجة المتعاملين الاقتصاديين.¹
- كما تعرف على أنها تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.²
- هي الإجراءات التي تنفذها الحكومة في إدارة النقود والمصارف، و يكون البنك المركزي هو الجهة التنفيذية المسؤولة عن هذه السياسة ويعمل عادة وفق الصلاحيات المخولة له من قبل الحكومة بموجب القانون الخاص به، والذي قد تحدد به الأهداف، التي يمكن أن يعمل من أجلها البنك.³

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة حالة تحليلية تقييمية، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 53.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ط4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 112.

³ مايا فنتي، العولمة المالية و آثارها على نظم الصرف، ط1، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، 2017، ص 321.

- يقصد بالسياسة النقدية تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.¹

ثانياً: أدوات السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى إدارة عرض النقد والائتمان المصرفي بالاعتماد على نوعين من الوسائل الكمية أو غير المباشرة والوسائل النوعية أو المباشرة.

1. أدوات السياسة النقدية الكمية:

تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية للتأثير على حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بالتركيز على نوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية، وأهم الأدوات المستخدمة هي سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإلزامي.

- **سياسة سعر إعادة الخصم:** يعرف على أنه المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل إعادة الخصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية التي تعود ملكيتها للبنوك التجارية بهدف تحويلها إلى نقود قانونية.²

- **سياسة السوق المفتوحة:** تتجسد سياسة السوق المفتوحة في تدخلات البنك المركزي على المستوى السوق المالية من خلال شراء بيع الأوراق المالية، فعندما يكون الاقتصاد في حاجة إلى السيولة (يترجم بنقص السيولة لدى البنوك) يقوم البنك المركزي بشراء

¹ مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، ط1، الأردن، دار حامد للنشر و التوزيع، 2015، ص 306.

² إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي والكمي، ط2، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2012، ص 260.

الأوراق المالية من السوق، وفي حالة المعاكسة يطرح سندات حكومية لامتناس السيولة الفائضة، لا سيما في ظروف التضخم.¹

• **نسبة الاحتياطي:** هي النسبة التي يجب أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة على شكل سيولة، و يتم إيداعها لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني لا يأخذ عليها أي فائدة من البنك المركزي، وهذه النسبة والتي تمثل الحد الأدنى للاحتياطي الذي يحتفظ بها لبنك التجاري لدى البنك المركزي، وتأتي أهمية التحكم في هذه النسبة كسياسة نقدية بأنها تعطي البنوك التجارية القدرة على الإقراض، وتوفير السيولة النقدية للتداول والاقتصاد الوطني في حال حفظها من قبل البنك المركزي، وهذا الإجراء يعتمد على السياسة النقدية للدولة.²

2. أدوات السياسة النقدية الكيفية:

تتمثل أدوات السياسة النقدية الكيفية فيما يلي:

- **تنظيم الائتمان الاستهلاكي:** إن الرقابة على الائتمان يشمل على كيفية سداد القروض و مدة القروض الخاصة بشراء السلع، وهذه الرقابة تتطلب حداً أدنى من المبالغ الذي يجب أن يدفعه المشتري ومدة قصوى السداد، فرفع المبلغ الذي يجب دفعه يؤدي إلى هبوط الائتمان المقدم لشراء السلع الاستهلاكية وكذلك تقصير مدة السداد وزيادة قيمة الأقساط المطلوب سدادها فيقلص الائتمان الممنوح لهذا الغرض.
- **إجراءات مباشرة:** وهي من أكثر الأدوات المستخدمة في تنظيم الائتمان المصرفي التي يستخدمها البنك المركزي، وتشير إلى موافقة البنك المركزي أو رفضه على سياسة

¹ رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، مفاهيم و تحاليل تقنية، الجزائر، ب.ط، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، 2008، ص 112.

² زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة المليات النقدية و المالية، بين النظرية و التطبيق، ط1، دار الرأية للنشر و التوزيع، 2008، ص 60.

إقراض معينة للبنوك التجارية و يصل الأمر إلى فرض عقوبات على البنوك التي تبع سياسات الائتمانية غير ملائمة.¹

• **تخصيص التمويل:** يستطيع المصرف المركزي أن يضمن توزيعاً هادفاً لاستثمارات المصارف بين الصيغ المختلفة، بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية، من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه، وفي نفس الإطار يمكن للمصرف المركزي أن يقدم مساعدات مالية إلى بعض مصارف ليس لكونه المقرض الأخير لتوفير السيولة والائتمان اللازم لهذه المصارف يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كتمويل القطاعات الصغيرة، الزراعية أو التجارية أو الصناعية بالقروض اللازمة، وللمصرف المركزي أن يقدماً لسيولة والائتمان اللازم لهذه المؤسسات، وإنما الهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة.²

• **الإقناع الأدبي:** يعتمد البنك في تنفيذ أهداف السياسة النقدية على التأثير الأدبي والرجاء والإقناع تجاه البنوك التجارية من أجل التعاون لتنفيذ سياسة نقدية معينة.³

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية في الواقع إلى إدراك نفس أهداف السياسة الاقتصادية، ورغم ذلك لسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى.

هناك مجموعة من الأهداف تسعى السياسة النقدية لتحقيقها و تتمثل هذه الأهداف فيما

يلي:

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، النقود و المصارف والنظرية النقدية، ط2، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، 2013، ص ص 279-280.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 129.

³ هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 280.

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة.¹
 - المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات.²
 - تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي من خلال تجنب التغيرات التي تؤثر على قيمة العملة داخليا و خارجيا، و الناجمة عن التغيرات في المستوى العام للأسعار.
 - المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية المالية و الأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي و السوق النقدي)، بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.
 - المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية و ذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان النامية.
- نلاحظ من الأهداف السابقة أن هناك ترابطا و تداخلا بين أهداف السياسة النقدية إلا أنه يمكن تحديد الجوانب التي تنصب عليها السياسة النقدية و تنحصر هذه الجوانب في الادخار و الاستثمار.
- ففيما يخص جانب الادخار فإن السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق ما يلي:³
- جمع وتعبئة الادخارات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في البلد.
 - رفع معدلات الادخار قياسا إلى إجمالي الدخل القومي.
- أما فيما يتعلق بجانب الاستثمار فإن السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق ما يلي:
- زيادة قيمة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي و التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي عن طريق المضاعف.

¹ بن عزوز علي، مرجع سابق، ص 114.

² مايا فتي، مرجع سابق، ص 321.

³ ميرال روجي سمارة، طاهر فاضل البياني، النقود و البنوك و المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، 2013. ص 241-242.

- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبة لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي و في مقدمة هذه القطاعات الصناعي و الزراعي.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية وهذا ما جعلها تتطور بعدة مراحل حتى أصبحت على وضعها الحال وهنا نتعرف على مختلف المدارس الاقتصادية التي اهتمت بالسياسة النقدية.

أولاً: المدرسة الكلاسيكية

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت النظرة الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل وهي بمنزلة ستار يحظى وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي، و أسقطوا تماما من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للادخار أو للاكتناز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق.¹

تقوم السياسة النقدية في المدرسة الكلاسيكية على قانون ساي الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به، و هذا يعني ببساطة أن الاقتصاد الوطني لا يمكن أن يعاني من وضع أقل من الاستخدام أي أن الإنفاق الكلي سوف يكون دائما كافيا لتبرير الإنتاج، يعتقد ساي أن الإنتاج الفعلي سيكون عند مستوى الاستخدام الكامل، طالما أن الإنفاق سيكون دائما كبيرا ما فيه الكفاية لشراء كل السلع والخدمات التي يمكن أن تنتج، و ذلك بسبب التفاعل قوى السوق حسب نظرية آدم سميث في اليد الخفية.

¹ عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية و المالية و أداء سوق المالية، ط1، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2009، ص ص 25-26.

استنادا إلى النظرية الكلاسيكية فإن معدل سعر الفائدة سوف يتقلب لجعل المنظمين يريدون استثمار ما تريد العائلات ادخاره، إن هذه المساواة بين الادخار المرغوب والاستثمار المرغوب كافية للمحافظة على الإنتاج عند المستوى المفترض في هذه الحالة الاستخدام الكامل.¹

لقد جاءت القروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيمانا منهم بأن هناك نظاما اقتصاديا يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد إذا ما تركت دون تدخل من السلطات العامة (قانون ساي)، فإن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، إذ أن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل ما بين العوامل الحقيقية و العوامل النقدية أو التقسيم ما بين القطاع الحقيقي و القطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تتحدد العوامل الحقيقية كالدخل والاستخدام و الإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية، أما القطاع النقدي فيتحدد فيه كمية النقود، و هذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن تغير كمية عرض النقود تؤدي إلى تغيرات متناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار.

اعتمد الكلاسيكي على ما يسمى بمعادلة التبادل لفيشر التي صيغت على النحو الآتي:

$$MV=PT$$

حيث:

نرمز لـ M : كمية النقود في التداول.

أما V : سرعة دوران النقود.

ويرمز لـ P : المستوى العام للأسعار.

¹ محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية، ط، الأردن، إثراء للنشر و التوزيع، 2009، ص 94.

وفيما يخص T: فهي حجم التبادل الذي يجري في زمن ما.

ولربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقط استبدلت (T) بالمتغير (Y) و الذي يمثل كمية السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالآتي:

$MV=PY$ و لقد أعيد صياغة هذه النظرية فيما بعد من الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال، إذ قدم صياغة أخرى للطلب على النقود وتستند أيضا إلى نظرية كمية النقود التي أطلق عليها المعادلة كامبردج أو نظرية الأرصدة النقدية وصيغت على النحو الآتي:
 $M=KPY$

إذ تختلف هذه المعادلة عن سابقتها فقط بمفهوم (K) و الذي هو في الحقيقة يساوي $(1/V)$ ¹.

ثانيا: السياسة النقدية في التحليل الكينزي

بدأ كينز تحليله النقدي بنقد الفصل بين نظرية القيمة و نظرية النقود و الأسعار التي أشار إليها الكلاسيك، فلقد كان ظهور كتاب النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود سنة 1936 و المشهور باسم النظرية العامة حدثا بارزا في تاريخ الاقتصاد خاصة بعد أن مر النظام الاقتصادي بأعنف أزمة اقتصادية عرفت تاريخيا الأزمة الكبرى و عجز التحليل الكلاسيكي عن معالجة هذه الأزمة، لتعد النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي و الاقتصادي، ففي الوقت الذي يؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي، بمعنى أن تغير كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العاملة والإنتاج والاستهلاك و الادخار، و بالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل، و هذا فإن وجهة

¹ عباس كاظم، مرجع سابق، ص ص 26-28.

النظر النقدية عند كينز قد قامت على فروض تخالف فيه فروض نظرية كمية النقود عند الكلاسيك.¹

في الوقت الذي يقول فيه الاقتصاديون الكلاسيك، إن النشاط الاقتصادي كان قد وضع عند مستوى الاستخدام الكامل، فإن كينز قال أن النشاط الاقتصادي سوف يستقر عند نقطة يكون فيها الانفاق الكلي المرغوب مساويا للإنتاج و الذي ربما يكون أقل من الاستخدام الكامل، لحد هذه النقطة فإن الكلاسيك و كينز لم يصغوا في نماذجهم تأثيرا لعر النقود على النشاط الاقتصادي الحقيقي، لقد اعتقد كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية، و هي لا تقرر من قبل الادخار و الاستثمار كما يقول الكلاسيك، و لكن من قبل عرض النقود و الطلب على النقود، كما أن كينز أيضا يقول أن النقود ربما تؤثر في النشاط الاقتصادي و لكن فقط إلى المدى الذي فيه تؤثر أولا على معدل الفائدة.²

لقد عد كينز السياسة المالية أكثر فعالية في حل المشكلات الاقتصادية، إلا أنه أقر للسياسة النقدية بلعب دور المساعد لتلك السياسة و يعود تأكيده على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية لإيمانه على لخلاف الكلاسيك بأن للنقود وظيفة أخرى مهمة، غير كونها وسيلة للمبادلة، و إنما هي مخزن للقيمة جاعلا للنقود الدور المحرك في التغير الاقتصادي من خلال الدخل و الإنتاج و الاستخدام، إذ أن الاحتفاظ بالنقود بدلا من استثمارها جاء نتيجة عنصر الشك و المخاطر بالمستقبل الذي سيطر على الأفراد.³

¹ مرجع نفسه، عباس كاظم ص ص 29-30.

² محمد صالح القرشي، مرجع سابق، ص 99.

³ عباس كاظم، مرجع سابق، ص ص 30-31.

ثالثا: السياسة النقدية في المدرسة النقدية

إن الأفكار و المبادئ الأساسية للتحليلي الكينزي قد تعرضت هي الأخرى لانتقادات عدة لدى أصحاب (مدرسة شيكاغو) أو المسماة (المدرسة النقودية) و التي الاقتصادي الأمريكي ملتن فريدمان، و التي تفرض أن النقود تعطي منفعة لحائزها.

إذ انصب اهتمامه على دور النقود و السياسة النقدية في الاقتصاد و شدد على أهمية معادلة التبادل بوصفها وسيلة تحليلية، و على أهمية النظرية الكمية للنقود كأداة للسياسة الاقتصادية بوصفها تعبر عن دور كمية النقود، و في الوقت نفسه تعد همزة وصل بين السياسة و مقدار الانفاق الكلي في الاقتصاد.

و قبل التعرض إلى آلية انتقال الآثار النقدية إلى الاقتصاد مثلما قدمها فريدمان وسوارترز تعرض باختصار دالة الطلب على النقود، فطبقا لفريدمان فإن النقود إحدى وسائل الاحتفاظ بالثروة التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات و الأسهم العادية و السلع العينية ورأس المال البشري.

و بناء على هذا التحليل فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة و تكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة و عائداتها والأذواق و تفصيلات مالكي الثروة و يعتمد المقدار الحقيقي للنقود وشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم و الثروة بوصفها ثروة بشرية و نسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية و أية متغيرات أخرى، يمكن أن يكون لها تأثير في الأذواق و التفضيلات و يمكن صياغة دالة الطلب على النقود وفقا للتحليلي الفريد كما في الشكل الآتي:

$$M_d = f(p, rb, re, \frac{\Delta P}{\Delta t}, \frac{1}{p}, \frac{yp}{p}, w, u)$$

أما فيما يخص الدلالة الاقتصادية للرموز السابقة فهي كما يلي:

M_d : دالة الطلب على النقود.

p : المستوى العام للأسعار.

rb : عائد السندات ويتمثل بسعر الفائدة السوقي.

re : عائد الأسهم و يتمثل بالأرباح السنوية.

$\frac{\Delta P}{\Delta t}, \frac{1}{p}$: معدل التضخم المتوقع.

$\frac{yP}{p}$: يمثل الثروة، ويصفها برصيد مرتبط بالدخل الدائم عن طريق سعر الفائدة.

w : يمثل رأس المال البشري.

u : يمثل الأذواق و ترتيبات الأفضلية.¹

يتضح من الصيغة أعلاه أن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية و النقدية و هي متغيرات خارجية، و كذلك معدل التضخم المتوقع هو الآخر متغير خارجي، في حين أن الدخل الدائم و العنصرين الآخرين (w, u) هما متغيرات داخلية، أما فيما يتعلق بعرض النقود فقد لاحظ فريدمان أن لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فقد أشار فريدمان إلى أن الزيادة في عرض النقود سيؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي، ففي الأمد القصير سيتسبب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج و الأسعار معا، في حين أن الزيادة في عرض النقد ستؤدي و بشكل رئيسي إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الأمد الطويل، و هكذا اعتبر فريدمان أن معدل النمو طويل الأجل بالنسبة إلى النتائج يتحدد بعوامل حقيقية معدل الادخار وهيكل الصناعة، و من ثم فإن الزيادة الرابعة في المعروض النقدي خلال المدة الطويلة تسبب ارتفاعا في معدل التضخم، و ليس ارتفاع معدل النمو في الناتج، طالما أنهم ينظرون إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة.²

¹ عباس كاظم، مرجع سابق، ص 40.

² المرجع نفسه، ص ص 40-41.

المبحث الثاني: تعريف ميزان المدفوعات و مكوناته

كافة أوجه التبادل مع العالم الخارجي التي تقع على السلع و الخدمات و الأوراق المالية و النقد... الخ تدون في شكل محاسبي يعرف بميزان المدفوعات، و هذا الميزان يظهر كافة الأرصدة الفرعية الناجمة عن التبادل المشار إليه و يشكل أداة ناجعة لتقييم طبيعة و أهمية عدم التوازنات الدولية.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات و مكوناته

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى عدة تعاريف لميزان المدفوعات و أهم مكوناته:

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات

يمكن تعريف ميزان المدفوعات ما للبلد من حقوق تجاه الأجانب و ما عليه من التزامات و لذلك فهو المرآة التي تعكس طبيعة الاقتصاد القومي من حيث درجة القوة و الضعف و يمكن تعريف ميزان المدفوعات من عدة أوجه:

- **وجهة نظر صندوق النقد الدولي:** ميزان المدفوعات "هو سجل يعتمد على القيد المزدوج، ويتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، و ذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، و التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، و حقوقها و التزاماتها تجاه بقية دول العالم".¹

¹ أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية اختلال في ميزان المدفوعات، ط1، لبنان، مكتبة حسين العصرية، 2013، ص 77.

- **من وجهة نظر اقتصادية:** ميزان المدفوعات هو سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.
- **التعريف الإحصائي لميزان المدفوعات:** ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي مصنف بكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة (أفراد، شركات، هيئات حكومية)، و المقيمين في بقية الدول الأخرى، و الذي يشار إليهم للسهولة بالأجانب أو غير المقيمين ذلك خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.¹

ثانيا: مكونات ميزان المدفوعات

- حسب صندوق النقد الدولي يمكن تبويب ميزان المدفوعات إلى ثلاث حسابات رئيسية و هي:
- **حساب السلع و الخدمات:** ويشمل التدفقات الناتجة عن المعاملات الاقتصادية المنظورة (السلع) و غير المنظورة (الخدمات)، وينقسم إلى:
 - المنظور: يسمى الفرق بين الصادرات و الواردات بميزان التجارة المنظورة، و يعرف بالموافق، إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات تعرف هذا بالفائض، و يعرف بغير الموافق إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات و هذا ما يسمى بالعجز.
 - غير المنظورة: تعتبر الخدمات التي تقدمها الدولة إلى مقيمين (دائنة) موجبة، أما التي يقدمها الخارج إلى المقيمين (مدنية) سالبة.
- حيث تشير إلى أن هذا البند من ميزان المدفوعات أضحي بشكل في العقدين الأخيرين أحد أهم المتغيرات الاقتصادية، نظرا للتطورات التي تشهدها حركة التجارة الدولية و عمولة رأس المال.

¹ محمد عبد الرزاق الحنيطي وآخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، ط2، عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2015، ص 188.

- حساب التحويلات الجارية: و هو يعني التحويلات بدون مقابل سواء عينة أو مالية، و سواء خاصة (بين الأفراد) أو عامة (بين الدول)، و تكون بدون مقابل من الدولة أو إلى الدولة.
- حساب رؤوس الأموال و الذهب و النقدي: و هو يعبر على الجهة المقابلة للعمليات الجارية، و نشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل العنصر الأساسي في هذا الحساب، نظرا لدورها الفعال في رفع الكفاءة الإنتاجية طويلة الأجل للاقتصاد الوطني.¹

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية، ذلك أنه مثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحث أنه:

- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية و المالية للبلد خاصة في المدى القصير، فإذا سجل الميزان حالات، عجز معتبرة، استوجب على البلد اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الواردات؛
- يوفر معلومات عن المعاملات الاقتصادية التي يترتب عنها التزامات اتجاه الغير، و يوضح تلك المعاملات التي تتيح وسائل نقدية لتغطية هذه الالتزامات؛
- يوضح أثر المعاملات الاقتصادية على الدخل القومي؛
- يسمح بتوقع تطور أسعار الصرف، إذ أن تحقق الفائض بصفة مستمرة نعكس إيجابا على سعر صرف عملة البلد (تحسن قيمة العملية في حالة سعر صرف مرن و الرفع من قيمة العملة في حالة ثبات سعر الصرف)، و تحقيق العجز معناه تدهور قيمة عملة البلد في حالة سعر صرف مرن و التخفيض في حالة ثبات سعر الصرف؛
- يسمح أيضا، بتحديد طبيعة و بعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم؛

¹ أمين صيد، مرجع سابق، ص ص 81-85.

- هو أداة لتقييم و تفسير الظواهر الاقتصادية المختلفة المرتبطة بالاقتصاد العالمي من خلال البيانات الواردة فيه؛
- يعتبر مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية في حالة عدم التوازن أو الاختلال الدائم.¹

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

لقد حظيت فكرة التوازن ميزان المدفوعات باهتمام كبير لذا يتوجب معرفة كل من التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات.

أولاً: التوازن في ميزان المدفوعات

يقسم التوازن في ميزان المدفوعات إلى قسمين هما:

- التوازن الحسابي لميزان المدفوعات.
- التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

1. التوازن الحسابي لميزان المدفوعات:

تتمثل حتمية التوازن لميزان المدفوعات فيما يلي:²

- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد و أن يكون في حالة فائض و بالقيمة نفسها.
- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد أن يكون في حالة عجز و بالقيمة نفسها.

¹ عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2011، ص 212.

² محمد عبد الرزاق الحنيطي وآخرون، مرجع سابق، ص 201.

• إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد و أن يكون في حالة توازن أيضا، و من هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي لميزان المدفوعات على الشكل التالي:

رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب و الصرف الأجنبي السهو و الخطأ = صفر
أو بمعنى آخر:

رصيد الميزان التجاري = (رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو و الخطأ)

2. التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

فهو الذي يتعلق ببعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات، و يتم بمقارنة القيمة الكلية بجانب الدائن مع القيمة الكلية لجانب المدين الخاصة بكل حساب على حدى، فعند حدوث عدم توازن بين جانبيين أو حساب بوصف الميزان بأنه مختل اقتصاديا، أما إذا كان هناك تعادل بين جانبي الحساب بوصف الميزان بأنه متوازن اقتصاديا.¹

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات

يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال إذا كانت العمليات المستقلة ذات فائض أو عجز يتطلب تحويلا رسميا عن طريق السلطات النقدية، و قد جرى العرف على قياس إجمالي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات على أساس العمليات الجارية، رصيد العمليات الرأسمالية طويلة الأجل، دون العمليات القصيرة الأجل لأنها ذات طبيعة وقائية في العادة.

و الواقع فإن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات قد ينشأ بسبب عدم توازن العمليات الجارية المنظورة و غير المنظور أو عدم توازن التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل، و قد

¹ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الدولية، ب.ط، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص 111.

يخفف رصيد أحد الجانبين من عدة اختلال الجانب الآخر، كأن يقلل الرصيد الإجمالي للعمليات الرأسمالية مثلا من حدة العجز في رصيد العمليات الجارية و هكذا.

والعمليات التي يقصد منها موازنة الحسابات يطلق عليها بعمليات "موازنة تبعية" الغرض منها تغطية هذا العجز و الفائض، فانتقال الذهب أو القروض يعتبران من هذا النوع الموازن وهي تختلف عن الإيرادات و المدفوعات الأصلية التي تحدث بغض النظر عن باقي مكونات ميزان المدفوعات، فهي تتحقق بصفة مستقلة دون أن يكون الغرض منها تسوية جانبي الميزان.¹

أسباب الاختلال:

تتمثل أسباب الاختلال فيما يلي:

أسباب الاختلال المؤقتة:

من أهم هذه الأسباب التغيرات العشوائية في التجارة الدولية و التقلبات الموسمية في الإنتاج و تغيرات الطقس و الحروب و هذه الأسباب قد تؤدي بالدولة إلى تحقق فائض أو عجز في ميزان مدفوعاتها، و قد يتم تصحيح هذه الاختلالات المؤقتة في فترة قصيرة، و دون الحاجة إلى تغيرات أساس في الهيكل الاقتصادي للدولة أو أي تغيير أساسي في سياستها.

التقلبات الدورية:

يعود السبب الأساس للفائض أو العجز في ميزان المدفوعات في هذه الحالة إلى التقلبات الدورية التي تحدث و التي تترك آثارها على التجارة الخارجية، فالرواج يؤدي إلى زيادة الواردات، و زيادة الواردات تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة للسلع مما يؤثر

¹ أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي و الدولي، ب.ط، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 366.

بالتالي على ميزان المدفوعات، و يحدث العكس في فترة الكساد، و لعلاج هذه النوع من الاختلال يجب اتباع السياسات النقدية و المالية الملائمة.¹

الاختلال الطويل الأجل:

و يسمى باختلال الاتجاهي، و هو ما يحدث غالبا في الميزان التجاري، خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو أي أن هذا النوع من الاختلال يرتبط بعملية التنمية في الدولة.

ففي الفترة الأولى بعملية التنمية تزداد الواردات من الماد الخام و السلع الرأسمالية والوسطية، و لكن لا تزداد الصادرات بالدرجة نفسها مما يؤدي بدوره إلى زيادة عجز الميزان التجاري و منه إلى ميزان المدفوعات.

التغيرات الهيكلية:

و تتمثل في تغير ظروف العرض و الطلب أو ظروف الإنتاج، فمثلا قد تتغير أذواق المستهلكين في دولة مما يؤثر على صادرات أو الواردات هذه الدولة و لمعالجة هذه الاختلالات يجب البحث عن الأسباب الأساسية للتغيرات الهيكلية و معالجتها.

الاختلال النقدي:

يظهر الاختلال النقدي نتيجة انخفاض القيمة الداخلية لعملة دولة ما بسبب ارتفاع الأسعار فيها، و بالتالي يزداد الطلب على الواردات في دولة ما، و يقل الطلب الأجنبي على صادرات الدولة و هذا ما يؤدي إلى اختلال و عجز ميزان المدفوعات.

و يمكن معالجة هذا الاختلال عن طريق قيام الدولة بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها أو إعادة الأسعار الداخلية إلى ما كانت عليه عن طريق اتباع سياسة انكماش مناسبة.²

¹ محمد عبد الرزاق الحنيطي وآخرون، مرجع سابق، ص 206.

² المرجع نفسه، ص 207.

أنواع الاختلال:

و يمكن التمييز بين أنواع الاختلالات التالية في ميزان المدفوعات:

الاختلال الموسمي:

و يرتبط هذا النوع من الاختلال بالدول النامية و لزراعية و التي تعتمد في صادراتها على الحاصلات الزراعية، فتصدر المحصول الزراعي في الموسم المعين لنضجه، و يظهر فائض إيجابي في الميزان، و لكن عندما ينتهي هذا الموسم، ينخفض التصدير يظهر عجز بالميزان و تصبح الواردات أكبر من الصادرات، و لا يرتبط هذا الاختلال بالنسبة كلها، و إنما يحدث في مواسم متعددة من تلك السنة، و يتصف هذا الاختلال أيضا بأنه مؤقتا و ليس أصليا، إذا من خلاله يمكن أن يتم التوازن لميزان المدفوعات عن طريق الفائض الذي تحقق من خلال موسم معين، فيقوم بتعويض العجز الذي حدث في موسم آخر، فيتحقق التوازن في فترة الميزان و في فترة السنة.¹

الاختلال الدوري:

هو الذي يحدث نتيجة التقلبات الاقتصادية التي يشهدها النظام الاقتصادي الرأسمالي في دول اقتصاديات السوق، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج و الدخل و الائتمان و تنتشر البطالة فتتكمش الواردات عن الصادرات، مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، بينما في فترات التضخم يزيد الإنتاج و ترتفع الأثمان و الدخل فتقل قدرة البلد على التصدير مع زيادة الواردات، مما قد يؤدي إلى حدوث عجز بالميزان، و هذه المراحل التي تمر بها الدورة الاقتصادية لا تحدث في وقت واحد و لا تتم بالدرجة نفسها لكل الدول، و قد يحدث هذا الاختلال نتيجة اختلاف مرونة الطلب و العرض على الصادرات و الواردات من دولة إلى أخرى فبلاد يغلب عليها هيكل الزراعة، و بلاد أخرى يغلب عليها هيكل الصناعة، و هناك بلاد ذات هيكل متكامل، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث الاختلال.

¹ رانيا محمود عبد العزيز، تحرير التجارة الدولية، ب.ط، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 386.

الاختلال الهيكلي:

يعتبر هذا النوع من الاختلالات أشد أنواع الاختلال خطرا على موازين مدفوعات الدول، لأنه يرتبط بهياكل الإنتاج و الدخل و التوظيف في الاقتصاد الوطني، و يطل هذا الاختلال قائما حتى يحدث التغير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد الوطني، فيتحقق التوازن بين المتحصلات و المدفوعات، و يطلق على هذا النوع من الاختلال أيضا اصطلاح الاختلال المزمّن أو الهيكلي، و هو يصيب عادة موازين مدفوعات الدول النامية نظرا لضعف الإنتاج، واعتماد برامج التنمية الاقتصادية على رفع مستوى الاستثمار على مستوى الادخار، فيحدث اختلال مزمّن نتيجة لهذا التفاوت.¹

الاختلال العشوائي:

يحدث نتيجة لظروف طارئة كالظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الأوقات الزراعية أو الكوارث المصاحبة للحروب و الزلازل و الفيضانات، و يتصف هذا النوع من الاختلال بطبيعته الوقتية حيث يزول الأسباب المؤدية إليه.²

تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

تشمل الإجراءات التي تتبعها الدول لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في

العناوين التالية:

- اتباع مجموعة من السياسات النقدية و المالية الانكماشية.
- تخفيض سعر الصرف.
- القيود المباشرة على المعاملات الخارجية.³

¹ المرجع نفسه، ص ص 386-387.

² محمد عبد الرزاق الحنيطي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 207-208.

³ المرجع نفسه، ص 209.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و ميزان المدفوعات

يعتبر موضوع السياسة النقدية إحدى الأدوات الهامة التي تلجأ إليها الدول قصد استعادة التوازنات الداخلية و من ثم الخارجية و نقصد بذلك ميزان المدفوعات الذي يظهر المركز المالي للدولة اتجاه باقي العالم و الذي يمكن تسوية عجزه عن طريق رفع حجم الصادرات و الحد من الواردات و جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

المطلب الأول: علاقة المعروض النقدي و ميزان المدفوعات

ينظر النقديون إلى ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية وليست حقيقية و أن الاختلال فيه ما هو إلى نتيجة الاختلال في سوق النقود داخل الاقتصاد الوطن، ويركزون في التحليل على آثار التغيير في الطلب على النقود و على العرض النقود أكثر من التغيير في صافي الأصول الأجنبية المملوكة للدولة (التغير في الاحتياطات الأجنبية) و ذلك باعتبار أنه التغير في هذه الاحتياطات يمثل النتيجة النهائية كموقف ميزان المدفوعات ككل، و يمكن تلخيص وجهة نظر النقديين في العلاقة بين التوازن النقدي و التوازن الخارج، و يختلف تحليل المنهج النقدي في أسعار الصرف المرنة، فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز فإنه يجب اتباع سياسة نقدية انكماشية و العمل على تخفيض المعروض النقدي، و سيتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة، و هذا يحدث أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي نذكر منها ما يلي:¹

- تخفيض مستوى الأسعار يعني أن تصبح منتوجات الدولة أرخص نسبيا في الأسواق الخارجية، فيزداد الطلب عليها و في المقابل تصبح السلع المستوردة مرتفعة السعر فيقل الطلب عليها، فالنتيجة زيادة الصادرات و انخفاض الواردات.

¹ عادل المهدي، العلاقات الدولية، ب.ط، مصر، جامعة حلوان للنشر و التوزيع، 2003، ص 161.

- تخفيض القوة الشرائية و السيولة في اقتصاد الدولة، يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية و الأجنبية، و مع تخفيض الانفاق الكلي تقل الواردات و يتوقف ذلك على الميل الحدي للاستيراد.
- رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية، يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة التي يقوم بذلك لاستفادة من سعر الفائدة المرتفع، و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ويساعد ذلك على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.¹

المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

يعتبر سعر الصرف من أحد أهم القنوات الفاعلة للسياسة النقدية حيث يعمل على تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد مما يكفل سلامة ميزان المدفوعات.

أولاً: مفهوم عملية تخفيض العملة

قبل التطرق إلى مفهوم عملية تخفيض العملة سوف نقوم بتعريف سعر الصرف، هناك عدة تعاريف نذكر منها:

يعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر، وسعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من عملة ما مقومة بوحدات من عملة بلد آخر، وتعتمد الكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف على نظام المدفوعات المتبع.²

كما يعرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.³

¹ سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة دكتوراء في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 194.

² زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، ب.ط، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 44.

³ الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود و العملات، ط1، الجزائر، دار الخلدونية، 2009، ص 10.

مفهوم عملية تخفيض العملة:

تشمل عملية التخفيض قرارا تتخذه السلطات النقدية بهدف تغيير سعر الصرف الرسمي لعملة بلد ما بالنسبة إلى عملة دولية مرجعية (ذهب، الأورو، الدولار... الخ)، و ذلك بغية إعادة التوازن لميزان المدفوعات، و في إطار اتفاقية "بريتون وودز" يعتبر تغيير أو إعادة النظر في قيمة العملة إجراء عاديا يمكن اتخاذه في العجز في ميزان المدفوعات.¹

ثانيا: أنظمة الصرف المختلفة

من أهم أنواع أنظمة الصرف السائدة حاليا نظامين أساسيين هما:

- **نظام الصرف الثابت:** يتحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل عمليتين على أساس معين أو قاعدة معينة سواء كان هذا الأساس ذهبا أو عملية رئيسية تسدد بدورها إلى ذهب ومادة أولية رئيسية، أي أنه هو النظام الذي يتم فيه ربط العملة الوطنية لعملة صعبة أخرى أو سلة من العملات الصعبة بمعدل صرف ثابت.²
- **نظام الصرف العائم:** يعتبر تعويم أسعار صرف العملات إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الفترات التي تتسم بعدم الاستقرار، و يكمن جوهر التعويم في أن الأسعار الصرف تتحدد وفقا لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف. ورغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف، إلا أنه ونظرا لانعكاسات التغيرات المعتمدة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي لتقلبات قوى العرض و الطلب، لذلك فإن لواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية و المالية تتخذ ما تراه مناسبا من إجراءات للتأشير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تقاديا

¹ أمين صيد، مرجع سابق، ص 157.

² محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي فترة الانفتاح، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001، ص 08.

لحدوث أزمات داخل اقتصادها و من تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف و التعويم غير النظيف.¹

الجدول رقم (01): فعالية السياسة النقدية حسب نظام سعر الصرف

نظام سعر الصرف	خصائص الاقتصاد	فاعلية السياسة النقدية
الثابت	حرية انتقال رؤوس الأموال ارتفاع قيمة السلع اليت يتم الإنجاز فيها دوليا (ارتفاع حجم التجارة الدولية)	تصبح السياسة النقدية غير فعالة و عادة ما يتساوى معدل الفائدة مع المعدلات الدولية.
الثابت	عدم حرية رؤوس الأموال ارتفاع قيمة السلع الت لا يتم الاتجار فيها دوليا (انخفاض حجم التجارة الدولية)	تؤدي السياسة النقدية دورا فعالا في التأثير على الطلب الكلي
المرن	حرية انتقال رؤوس الأموال ارتفاع نسبة السلع التي يتم الاتجار فها دوليا.	تسهم السياسة النقدية بالفعالية في التأثير على الطلب الكلي
المرن	عدم حرية انتقال رؤوس الأموال ارتفاع قيمة السلع التي لا يتم الاتجار فيها دوليا	السياسة النقدية تصبح فعالة من خلال أسعار الفائدة و سعر الصرف

المصدر: لعزاري حسيبة، دور و فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص 140.

ثالثا: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

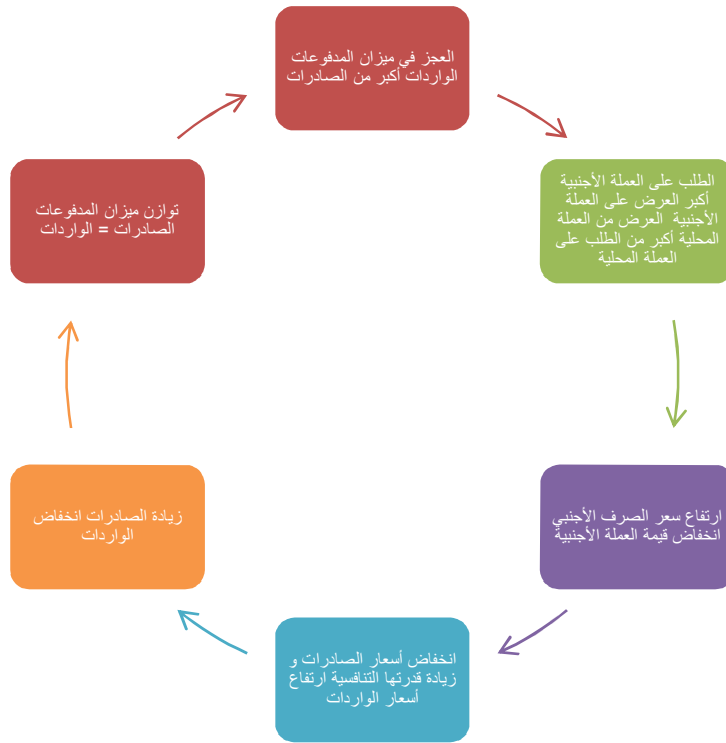
يرتبط توازن في سوق الصرف الحر بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوق، حيث تعمل المتغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية، حيث يمثل العجز فائض عرض العملة

¹ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 136.

المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية ها و يعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع و الخدمات و الأصول المالية، التي تصبح أرخص نسبيا فيشجع ذلك الصادرات و يقلل الواردات، و يفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز (يتوقف تأثير انخفاض العملة على مروونات الطالب و العرض للصادرات و الواردات) و العكس صحيح في حالة الفائض.¹

و يمكن توضيح هذه الآلية من خلال الشكل التوضيحي التالي:

شكل رقم (01): العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 323

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، ط1، مصر، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص 279.

المطلب الثالث: علاقة سعر الفائدة بميزان المدفوعات

تعد أسعار الفائدة من أهم وسائل تأثير السياسة النقدية سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الآليات استعمال أثر السياسة النقدية من ميزان المدفوعات عن طريق سعر الفائدة.

أولاً: العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي و سعر الفائدة

إن دور سعر الفائدة في تحقيق مستوى معين من سعر الصرف يعتبر من الموضوعات الهامة و المعقدة التي تشغل الكثير من الاقتصاديين حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في بلد ما من شأنه أن يؤدي إلى الزيادة إلى الطلب على السلع المحلية و بالتالي تحسين قيمة العملة الوطنية هذه الاستجابة تشترط الكثير من الشروط من أهمها مناخ الاستثمار، مرونة بين أسعار الفائدة والاستثمار، مرونة الجهاز الإنتاجي، استقرار الكثير من المتغيرات الاقتصادية و عندما تكون العملة ضعيفة مثلاً يقوم البنك المركزي باعتماد على سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة.

ثانياً: الآليات أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات عن طريق أسعار الفائدة

أسعار الفائدة و ميزان رأس المال: إن زيادة التدفقات رؤوس الأموال الدولية الداخلة تربط حالة ميزان رأس المال بالفارق بين أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة العالمية، ومهو يعني أن المتغير المؤثر في تحديد حالة رأس المال هو سعر الفائدة المحلي، وفي مفهوم ميزان المدفوعات يستلزم الزيادة في أسعار الفائدة المحلية بالنسبة لتلك الموجودة في الخارج، و هذا ما يؤدي إلى تحسين رصيد ميزان المدفوعات لأن التدفقات الرأسمالية زائدة.

إن خفض سعر الفائدة سوف يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال من البلد إلى الخارج نظراً لأن العائد من الاستثمارات رأس المال الدولي أصبح غير مربح مقارنة مع العالم، الأمر الذي يجعل حساب رأس المال في حالة عجز و هذا يعمل بدوره على خفض سعر الصرف العملة

المحلية في الأسواق الدولية، و نظرا لأن استجابة الأسواق المالية أسرع بكثير من استجابة الأسواق السلعية فإن تدهور سعر الصرف المحلية قد يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري لأن الصادرات تصبح أرخص من الواردات، ولكن بعد فترة استجابة الأسواق السلعية للتدهور في سعر الصرف سوف يتحول العجز في الحساب الجاري إلى فائض لأن الطالب الدولي على الصادرات سوف يزداد لأنها أصبحت أرخص مما يقر (بالعملة الأجنبية) في حين ينخفض الطالب المحلي على الاستيراد أصبحت أعلى مما سبق (بالعملة المحلية).

تأثر الحساب الجاري لسعر الفائدة: عندما يرى رجال الأعمال و المستثمرون انخفاض أسعار الفائدة ويسود الاعتقاد عندهم باستمرارها منخفضة مع وجود حالة التفاؤل لديهم فسيقومون بزيادة استثماراتهم لأن أحد العوامل المؤثرة في حجم الاستثمار هي أسعار الفائدة (لأن الاستثمار دالة سالبة في أسعار الفائدة)، و مما لا شك فيه أن زيادة حجم الاستثمار من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حجم الدخل، و منه سيتترك من دون شك زيادة في الطالب الكلي بما فيه الطلب على الواردات، مما يقود إلى العجز في ميزان التجاري.¹

¹ باصور كمال، أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي، العدد 6، أبحاث اقتصادية و إدارية، 2013، ص ص 61-64.

خلاصة الفصل الأول:

نستنتج من هذا الفصل أن السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقرارات النقدية المترابطة و المتخذة من طرف السلطة النقدية والهادفة باستخدام مختلف الوسائل المتاحة من أجل بلوغ الأهداف، كما أن مفهوم السياسة النقدية و تطورها ارتبط بحد كبير بتطور في النظرية الاقتصادية مما جعلها جزءا أساسيا و مهما من أجزاء السياسة الاقتصادية للدولة، كما تتوزع أدوات السياسة النقدية من الأدوات المباشرة و غير مباشرة حيث تستحوذ الأولى أنواعا محددة من الائتمان بينما تستحوذ الثانية الحجم الكلي للائتمان.

كما يعتبر ميزان المدفوعات مستند محاسبي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة على امتدادا عام بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في الداخل و بين سائر الأعوان الآخرين في العالم الخارجي و ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي: الحساب الجاري، و حساب رأس المال، و صافي الاحتياطات الدولية في الذهب و الأصول السائلة.

كما أن للسياسة النقدية دور هام في معالجة اختلالات التوازن الخارجي، حيث تتحكم السياسة النقدية في معاجلتها لاختلال ميزان المدفوعات عن طريق المعروض النقدي و سعر الصرف و سعر الفائدة و يعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق سياسة تخفيض قيمة العملة.

الفصل الثاني

ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السياسة
النقدية المطبقة خلال الفترة (2001-2016)

تمهيد الفصل:

تعد السياسة النقدية من أحد وسائل السياسة الاقتصادية الهامة في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التحكم في الكتلة النقدية عبر مختلف الأدوات التي بحوزتها، لأن طبيعة السياسة النقدية ترتبط بطبيعة الوسيلة المستخدمة لتحقيق هدف معين.

و من أهم أهداف السياسة النقدية تحقيق التوازن الخارجي ويضيف بذلك وسيلة أخرى من وسائل السياسة الاقتصادية عامة، و السياسة النقدية خاصة، و هي السياسة الاقتصادية الخارجية و ما يتعلق بذلك من إجراءات خاصة بالمحافظة على أرصدة نقدية أجنبية كافية لمواجهة التقلبات في ميزان المدفوعات.

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السياسة النقدية خلال الفترة (2001-2016) و ذلك من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها و تطور أدوات، أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة و دراسة تطور ميزان المدفوعات الجزائري.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثاني: تطوير ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر و ذلك من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها خلال الفترة (2001-2016) و أهم الأدوات و الأهداف التي تستهدفها السياسة النقدية في الجزائر.

المطلب الأول: تطور السياسة النقدية خلال (2001-2004)

عرفت الكتلة النقدية تطورات مهمة خلال هذه الفترة و من خلال هذا المطلب سوف نستعرض أهم التطورات الحاصلة خلال هذه الفترة.

أولاً: تحليل تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

ويمكن توضيح ذلك من خلال دراستنا لتطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر.

1. تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004):

و يمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دج			
السنوات	M ₁	M ₂	أشباه النقود
2001	1238.5	2473.5	1235.0
2002	1416.3	2901.5	1485.2
2003	1643.5	3299.5	1656.0
2004	2165.6	3644.4	1478.7

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5، ديسمبر 2008، ص 11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الكتلة النقدية في تطور مستمر من سنة إلى أخرى، حيث قدرت M₂ سنة 2001 بـ 2473.5 مليار دج، أما سنة 2002 بلغت 2901.5 مليار دينار، و ذلك بسبب ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1313.6 مليار دج إلى

1742.7 مليار دج سنة 2002، بنسبة نمو تقدر بـ 32.66% اتم انتقلت M2 إلى 3354.4 مليار دج سنة 2003، بمعدل نمو 13.7% مقارنة بسنة 2002، و ذلك بسبب التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات و مداخيل الأسر، كذلك ارتفاع الودائع لأجل بالعملة الصعبة.

2. تطور مقابلات العرض النقدي خلال الفترة (2001-2004)

سيتم توضيح تطور مقابلات العرض النقدي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2001	569.7	1078.4	1310.8
2002	576.6	1266.8	1755.7
2003	423.4	1386.2	2342.6
2004	-20.16	1535.0	3119.2

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5، ديسمبر 2008، ص 10.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 10.

بلغت القروض الموجهة لدولة سنة 2001 بـ 569.7 مليار دج سنة 2001، وفي سنة 2003 سجلت القروض المقدمة في لدول انخفاضا بلغت قيمته 423.4 مليار دج مقارنة مع سنة 2002، حيث استمر التراجع للقروض المقدمة لدولة في سنة 2004 حيث وصل إلى -20.16 مليار دج، و هذا التراجع يعبر عن تحول القروض المقدمة لدولة إلى مستحقاتها صافية لها (حقوق) لدى النظام المصرفي.

عرفت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعا من سنة لأخرى حيث قدرت سنة 2001 بـ 1078.4 مليار دج بسنة زيادة 17.47% أما سنة 2003 فوصلت إلى 1380.2 و ذلك بسبب السيولة الفائضة لدى البنوك منذ سنة 2002 التي أدت إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد.

بلغت الموجودات الصافية سنة 2001 بـ 1310.8 مليار دينار، و استمر في الارتفاع لتصل سنة 2003 إلى 2342.6 مليار دينار، و يعود سبب الارتفاع المسجل في الأصول الخارجية الصافية إلى ارتفاع أسعار المحروقات.

ثانيا: تحليل تطور أدوات و أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

و نتطرق هنا إلى تبيان تطور أدوات و أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة (2001-2004)

1. تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004): ويشمل هذا التحليل الوسائل المعروفة للتحكم في كمية و حجم النقود المعروضة و هي:
سعر إعادة الخصم:

الجدول رقم (04) تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل إعادة الخصم %	6	5.5	4.5	4

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5، ديسمبر 2008، ص 19.

من خلال الجدول الوارد أعلاه نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي حيث وصل سنة 2001 إلى 6%، لينخفض سنة 2002 ليصبح 5.5%، أما سنة 2003 وصل إلى 4.5%، ليصل سنة 2004 إلى 4%، و يرجع هذا الانخفاض إلى تحسن الوضعية المالية للبنوك مما يؤدي بها الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي.
الاحتياطي الإجباري: الجدول الآتي يوضح تطور معدلات الاحتياطي الإجباري و معدلات الفائدة المسموحة منذ سنة 2001.

الجدول رقم (05): تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل الاحتياطي الإجباري %	3	4.25	6.25	6.5
معدل الفائدة على الاحتياطي	4	2.5	2.5	1.75
حجم الاحتياطي (مليار دج)	43.5	10.5	126.7	157.3
معدل النمو السنوي %	-	151.7	15.71	24.15

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر - النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5، ديسمبر 2008، ص 17.
 - علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية و محددات التضخم في الجزائر (1999-2009)، مخبر مالية بنوك، و إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 189.
- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ نسبة الاحتياطي في سنة 2001 وصلت إلى 3% حيث انتقلت إلى 4.25% و 6.25% خلال سنتي 2002 و 2003 على التوالي ثم انتقلت إلى 6.5% سنة 2004، و يعود سبب الارتفاع المسجل في نسبة الاحتياطي الإجباري إلى الارتفاع المفرط في السيولة المصرفية.

2. تحليل تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004): و ذلك

من خلال التطرق للأهداف السياسية النقدية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

معدل النمو الاقتصادي: يمكن توضيح تطور معدل النمو الاقتصادي من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو %	2.1	4.1	6.9	5.9

المصدر: إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و الجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2012، غير منشورة، ص 182.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي لسنة 2001 قدر بـ 2.1% و 4.1% سنة 2002، حيث سجلت سنة 2003 أعلى نسبة في معدل النمو الاقتصادي التي

قدرت بـ 6.9%، و هذا يفصل القطاع الفلاحي الذي سجل نمو قدره 17% سنة 2003، أما سنة 2004 وصل معدل النمو الاقتصادي إلى 5.9%.

احتياطي الصرف: الجدول التالي يوضح لنا تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

الجدول رقم (07): تطور احتياطات الصرف و سعر الصرف في الجزائر خلال (2004-2001)

الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	2001	2002	2003	2004
احتياطي الصرف (مليار دولار)	17.9	23.1	.32	43.1
سعر الصرف - (دينار بالدولار)	77.2	79.7	77.4	72.1

المصدر: عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر (1999-2014)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص 106-127.

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن احتياطات الصرف وصلت إلى 17.9 مليار دولار في سنة 2001، و استمرت احتياطات الصرف في الارتفاع حيث بلغت في سنة 2002 نسبة 23.1 مليار دولار، و بلغت 32. و 43.1 في سنتي 2003 و 2004 على التوالي ويعود بسبب ارتفاع احتياطي الصرف إلى ارتفاع أسعار النفط.

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية خلال (2005-2009)

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى دراسة و تحليل تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

أولاً: تحليل تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

سوف يتم توضيح هذا التطور من خلال دراستنا لتطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

1. تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009): و يمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M ₁	M ₂	أشباه النقود
2005	2437.5	4070.5	1632.9
2006	3177.8	7827.6	1649.8
2007	4233.6	5994.6	1761.0
2008	.4964	6956.0	1991.0
2009	4949.8	7178.7	2228.9

المصدر: إعداد الطالبتين استنادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5، ديسمبر 2008، ص 11.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 11.

بلغت M₂ في سنة 2005 قيمة 4070.5 مليار دج، و بلغت M₂ في نهاية 2006 أكبر من معدل النمو المستهدف لسنة 2006، حيث استمرت M₂ في الارتفاع حيث قدرت بـ (5994.6، 6956.0، 7178.7) مليار دج لسنوات 2007، 2008، 2009، على التوالي.

2. تطور مقابلات العرض النقدي: سيتم توضيح تطور مقابلات العرض النقدي من خلال

الجدول الآتي:

الجدول رقم (09): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2005	(6933.2)	1779.8	4179.7
2006	(1304.1)	1905.4	5515.0
2007	(2193.1)	2205.2	74151.5
2008	(3627.3)	2615.5	10246.9
2009	(396.7)	3086.5	10886.0

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5، ديسمبر 2008، ص 11.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 11.

قدرت القروض الموجهة وصلت سنة 2005 إلى (6993.2) مليار دج و (1304.1) مليار دج سنة 2006، و (2193.1) مليار دج سنة 2007 و (3627.3) مليار دج سنة 2008 و (396.7) مليار دج سنة 2009.

أما القروض الموجهة للاقتصاد سجلت في سنة 2005 قيمة 1779.8 مليار دج ثم ارتفعت قيمة القروض المقدمة للاقتصاد سنة 2006 إلى 1905.4 مليار دج، و في سنة 2007 قدرت بـ 2205.2 مليار دج، حيث استمر هذا النمو القوي المسجل في القروض للاقتصاد، و من المهم الإشارة إلى أنه في سنة 2008 ترافق لتعزيز انتعاش القروض للاقتصاد مع بداية دورة تنازلية في وتائر توسع الكتلة النقدية **M2** كما قدرت القروض للاقتصاد في سنة 2009 بـ 3086.5 مليار دج.

قدرت قيمة الأصول لسنة 2005 بـ 4179.7 مليار دج و ارتفعت سنة 2006 إلى 5515.0 مليار دج، و استمرت في هذا الارتفاع 2007 و 2008 حيث بلغت نسبة الزيادة في السنتين على الترتيب 34.46% و 38.18% و ذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، حيث واصلت الارتفاع في سنة 2009 لتصل إلى 10886.0 مليار دج.

ثانيا: تحليل تطور أدوات و أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

من خلال هذا العنصر سوف نتطرق إلى تطور أدوات و أهداف السياسة النقدية.

1. تحليل تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (2005-2009): ويمكن توضيح هذا

التطور من خلال الجدول الآتي:

معدل إعادة الخصم: الجدول الموالي يوضح تطورات معدل إعادة الخصم خلال الفترة محل

الدراسة:

الجدول رقم (10): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4

المصدر: إعداد الطالبتين استناد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات إعادة الخصم ثابتة من سنة 2005 إلى سنة 2009، و هذا دليل على التحسن في مستويات التضخم، و انعدام التمويل لدى بنك الجزائر.

الاحتياطي الإجباري: يتم توضيح تطور الاحتياطي الإجباري عبر الجدول الآتي:

الجدول رقم (11): تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي الإجباري %	6.5	6.5	6.5	8	8
معدل الفائدة على الاحتياطي	1	1	1	0.75	0.5
حجم الاحتياطي (مليار دج)	171.5	184.5	272.1	394.7	394.8
معدل النمو السنوي %	9.03	7.6	47.6	45.05	0.025

المصدر: على لزعر، فضيل رايس، مرجع سابق، ص 18.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 17.

بلغت نسبة الاحتياطي لسنة 2005 و 2006، و 2007 بـ 6.5% حيث ارتفعت هذه النسبة من 6.5% إلى 8% سنة 2008 و 2009 أي بمعدل زيادة يقدر بـ 23% إن لرفع معدل الاحتياطي الإجباري سنة 2008 أدى إلى تسجيل معدل نمو قدره 45.05%، إن رفع معدل الاحتياطي لسنة 2008 و 2009 يعتبر تأكيدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة و التأثير على السيولة البنوك التجارية.

2. تحليل تطور أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (2005-2009)

من خلال هذا العنصر سوف نحاول شرح تطور أهداف السياسة النقدية خلال الفترة محل الدراسة.

معدلات النمو الاقتصادي: الجدول الموالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)

الجدول رقم (12): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو %	5.1	2	3	2.4	2.4

المصدر: إكن لونيس، مرجع سابق، ص 182.

عرفت سنة 2005 تدني معدل النمو حيث وصل إلى 5.1، حيث استمر في الانخفاض ليصل إلى 2% سنة 2006، حيث قدر معدل النمو سنة 2008 بـ 2.4% مقابل 3% في سنة 2007، حيث استقر معدل النمو الاقتصادي لسنة 2008 و 2009 حيث قدر معدل النمو بـ 2.4%، و يعود سبب الاستقرار في معدل النمو إلى استقرار نمو قطاعي البناء و الأشغال العمومية و الخدمات.

احتياطي الصرف و سعر الصرف: الجدول الموالي يوضح تطورات احتياطي الصرف و سعر الصرف خلال في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

الجدول رقم (13): تطورات احتياطي الصرف و سعر الصرف خلال في الجزائر خلال الفترة

(2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
احتياطي الصرف (مليار دولار)	56.1	77.7	110.2	143.1	148.9
سعر الصرف (الدينار بالدولار)	73.3	72.6	69.2	64.6	72.6

المصدر: عبد العزيز برنة، مرجع سابق، ص 106-127.

التقرير السنوي 2008 لتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 246.

بلغ احتياطي الصرف سنة 2005 بـ 56.1 و 77.7 سنة 2006، أما سنة 2007 كان قد بلغ احتياطي الصرف بـ 110.2 مليار دولار، أما سنة 2008 و 2009 فقد وصل إلى 143.1 و 148.9 مليار دولار على التوالي.

المطلب الثالث: تطور السياسة النقدية خلال (2010-2014)

بلغ متوسط الكتلة النقدية خلال الفترة محل الدراسة إلى 13.4% و ذلك يفعل أسباب يمكن توضيحها من خلال دراستنا لهذا المطلب.

أولاً: تحليل تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها خلال الفترة

(2010-2014)

1. تطور الكتلة النقدية:

و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M ₁	M ₂	أشباه النقود
2010	5638.5	8162.8	2524.3
2011	7141.7	9929.2	2787.5
2012	7681.5	11015.1	3333.6
2013	8249.8	11941.5	3691.7
2014	9580.2	13663.9	4083.7

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 22، جوان 2013، ص 11.
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 30، جوان 2015، ص 11.

وصل متوسط الكتلة النقدية M₂ إلى 13.4% سنويا خلال الفترة (2010-2014)

حيث قدر المجمع النقدي M₂ بقيمة 11941.51 مليار دينار، نهاية ديسمبر 2013 مقابل

11015.14 مليار دينار نهاية سنة 2012 11261.44 مليار دينار في نهاية جوان 2013،

أي بمعدل سنوي قدره 8.41% منها 6.04% في السداسي الثاني، و هذا ما يؤكد تباطؤ

وتغيرات التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012 (10.94 مقابل 19.91 في سنة 2011).

يخص تباطؤ وتيرة التوسع النقدي كذلك المجمع M2 و الذي انخفض معدله إلى 10.17 في نهاية 2013 مقابل 16.59% في 2012.

2. تطور مقابلات الكتلة النقدية:

يمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2010	(3510.9)	3268.1	11997
2011	(3406.6)	3726.5	13922.4
2012	(3283.8)	4297.5	14940.4
2013	(3235.4)	5156.30	15225.16
2014	(3428.1)	5223.2	16287.2

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على اعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 22، جوان 2013، ص 10.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30، جوان 2015، ص 10.

قدر صافي الموجودات الخارجية في سنة 2010 بـ 11996.98 مليار دينار في نهاية 2010، حيث ارتفع مجمل الموجودات الخارجية الصافية بـ 10.2 في 2010 و يقرر من جديد كمصدر مهم للنمو النقدي بالمفهوم M2، و حسب الوضعية النقدية لسنة 2011 عودة قوية للتوسع النقدي خلال السنة قيد الدراسة و الذي يجره نمو كبيرا للقروض للاقتصاد في طرق يتميز بزيادة معتبرة للموجودات الخارجية حيث سجلت الموجودات الخارجية الصافية في السداسي الثاني من سنة 2011 نموا قدره 10.36 (5.16% في السداسي الأول أي 16.05%).

إن التزايد المسجل في 2011 و للسنة الثانية على التوالي حصد صافي السداسي الثاني لسنة 2011 و يؤكد صلابة الوضعية المالية الخارجية ما يدعم من جديد دور الموجودات الخارجية في تطور الوضعية النقدية المقررة.

عرف صافي الموجودات الخارجية الذي سجل قائمة 15225.16 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 14939.97 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012 و (4742.67) مليار دينار في نهاية جوان 2013، مقابل 4287.64 مليار دينار نهاية ديسمبر 2012، و 372651 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2011، أما قروض الدولة فقدرت سنة 2010 بـ 3510.91 مليار دج.

تحليل تطور أدوات و أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

يمكن توضيح ذلك من خلال دراسة أدوات و أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

1. تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014): من خلال

هذا سيتم التطرق إلى تحليل أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة.

معدل إعادة الخصم: و يتم توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2010-2014):

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على:

• بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014، ص 19.

و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل إعادة الخصم بقي ثابت طيلة السنوات من

2010 إلى سنة 2014.

الاحتياطي الإجباري:

و الجدول الموالي يوضح تطور معدلات الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2010-

2014).

الجدول رقم (17): تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاحتياطي الإجباري %	9	9	11	12	12
حجم الاحتياطي (مليار دج)	464.7	538.6	717.8	899.8	1003.5
معدل المكافئة %	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5

المصدر: إعداد الطالبتين استنادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014، ص 17.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن معدل الاحتياطي لسنة 2010 يقدر بـ 9% أما بالنسبة لحجم الاحتياطي فبلغ قيمة 646.7، أما سنة 2011 معدل الاحتياطي بقيمة 9%، لكن حجم الاحتياطي انتقل من 464.7 سنة 2010 إلى 538.6 سنة 2011 حيث بلغ معدل الاحتياطي قيمة 11%، 12%، 12%، في سنة 2012، 2013، 2014 على التوالي.

2. تحليل تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014):

سيتم من خلال هذا العنصر التطرق إلى تحليل أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

معدل النمو الاقتصادي:

الجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (18): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو %	3.6	2.8	3.3	2.8	3.3

المصدر: عبد العزيز برنة، مرجع سابق، ص 108.

يعتبر تحقيق معدلا نمو إيجابية النمو الاقتصادي أهم أهداف السياسة الاقتصادية و هذا من خلال فترة تطبيق البرنامج الاستثماري، حيث شهدت معدلات النمو في هذه الفترة تذبذبا حيث بلغ في سنة 2012 معدل 3.3% و قد تراجع سنة 2013 لتبلغ معدل النمو 2.8%،

ليكون النشاط الاقتصادي قد سجل نموا معادلا لذلك المسجل في 2011، أما بالنسبة لسنة 2014 فقد وصل إلى 3.3%.

سعر الصرف و احتياطي الصرف: والجدول الموالي يوضح تطور سعر الصرف و احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

الجدول رقم (19): تطور احتياطات الصرف و سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة

(2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
احتياطي الصرف (مليار دولار)	74.4041	72.8537	77.5519	79.389	80.5606
سعر الصرف (الدينار بالدولار)	162.221	192.224	190.661	194.012	178.938

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 30، جوان 2015، ص 20.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2015.

المطلب الرابع: تطور السيادة النقدية خلال (2015-2016)

عرفت الفترة (2015-2016) نمو ضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية و من خلال هذا المطلب سوف نستعرض تطورات الكتلة النقدية و مقابلاتها مع تحليل تطور أدوات وأهداف.

أولا: تحليل تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2015-2016)

نوضح ذلك من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

1. تطور الكتلة النقدية: ويمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (20): تطور الكتلة النقدية في الجزائر و خلال (2015-2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M ₁	M ₂	أشباه النقود
2015	9261.1	13704.5	4443.4
2016	9407.0	13816.3	4409.3

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- تقرير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017، ص 11.

شهدت سنة 2015 و 2016 نمو ضعيف أو شبه منعدم في الكتلة النقدية (M2) ويعدد بسبب النمو الضعيف لـ M2 في سنة 2016 إلى الانخفاض الحاد و ودائع قطاع المحروقات، ففي سنة 2016، يمكن مصدره الانخفاض في ودائع القطاعات خارج المحروقات (3.2%) بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات بنسبة 2.6%.

لم يبقى تطور مكونات الكتلة النقدية M2 متباينا بالقدر الذي كان عليه في 2015، فيما يخص المجمع النقدي M1، الذي تقلص بـ 3.6% في 2015، فقد سجل ارتفاعا قدره 16% في 2016 بـ (9407) مليار دينار.

2. تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2015-2016):

وذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (21): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2015-2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M ₁	M ₂	أشباه النقود
2015	567.5	7277.2	15375.4
2016	2682.2	7909.9	12596.0

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- تقرير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017، ص 10.

صافي الموجودات الخارجية قد عرف تقلصا قويا بنسبة 18.1% منتقلة من 15375.4 مليار دينار في 2015 إلى 12596.0 مليار دينار في سنة 2016.

ما يمثل عموما في طرف يتميز باستقرار شبه كلي، في قيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية، في 2016 عرفت قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة ارتفاعا قدره 3720% (+2115.3) مليار دج تحت أثر (أولا) تقلص قوى الاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر (صندوق ضبط الموارد)، أمام تقلص احتياطات الصرف و ارتفاع صافي المستحقات على الدولة، واصلت القروض الموجهة للاقتصاد (خارج إعادة شراء المستحقات غير الناجحة) تزايدها خلال سنة 2016، بوتيرة 8.7% مقابل 11.9% في 2015.

يشير تطور مقابلات الكتلة النقدية M2 إلى أن قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة خاصة في ظروف التآكل الشديد في صندوق ضبط الإيرادات لا تزال تشكل في 2016، مثلما كان عليه الحال في 2015، المصدر الرئيسي لتوسع النقدي M2.

تحليل تطور أدوات و أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2016)

سيتم تحليل تطور أدوات و أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

1. تحليل تطور أدوات و أهداف النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2016):

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

معدل إعادة الخصم:

و الجدول الموالي يوضح لنا تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة محل الدراسة.

الجدول رقم (22): تطور معدل إدارة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2015-2016).

السنة	2015	2016
معدل إعادة الخصم %	4	3.5

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017، ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن معدل إعادة الخصم وصل سنة 2015 إلى 4%

لينخفض سنة 2016 ليصل إلى 3.5% حيث شهدت السنة محل الدراسة إعادة تنشيط

عمليات إعادة خصم السندات الخاصة و العمومية و خفض معدلها مع الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017.

الاحتياطي الإجباري: الجدول الموالي يوضح لنا تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

الجدول رقم (23): تطور الاحتياطي الإجباري للفترة (2015-2016)

الوحدة: (مليار دينار)

السنة	2015	2016
معدل الاحتياطي %	12	8
حجم الاحتياطي (مليار دينار)	1091.2	888.5
معدل المكافئة %	0.5	0.5

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017، ص 9-17.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الاحتياطي الإجباري بلغ 12% في سنة 2015، أما سنة 2016 فبلغ نسبة 8%، أما حجم الاحتياطي فقدّر بـ 1091.2 مليار دينار و 888.5 مليار دينار سنة 2015 و 2016 على التوالي، بمعدل مكافئة قدره 0.5%.

2. تحليل تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2016) يمكن توضيح هذا التطور من خلال دراستنا لتطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2016)

معدل النمو الاقتصادي: و الجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2015-2016)

الجدول رقم (24): تطور معدل النمو في الجزائر للفترة (2015-2016)

الوحدة (نسبة مئوية)

السنة	2015	2016
معدل إعادة الخصم %	4	3.5

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر 2016، ص 21.

في سنة 2016 يفي النشاط الاقتصادي الوطني قويا نسبيا، معبرا بالنمو المعترف لقطاع المحروقات بالرغم من التراجع القوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي من حيث القيمة، بلغ إجمالي الناتج الداخلي 17406.8 مليار دينار، من حيث الحجم، أما الناتج الداخلي بـ 3.3% في تراجع طفيف مقارنة نسبة 2015 (3.7%) في حين يختلف النمو الاقتصادي في سنة 2016، بشكل متباين جدا عن ذلك المسجل في سنة 2015، بالفعل فإن نمو إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2016 قديرا أساسيا بتوسع قطاع المحروقات (7.7 مقابل 0.2 في سنة 2015).

سعر الصرف و احتياطي الصرف: يتم توضيح تطور سعر الصرف و احتياطي الصرف من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (25): تطور احتياطات الصرف و سعر الصرف خلال الفترة (2015-2016)

السنة	2015	2016
احتياطي الصرف مليار دولار	144.133	114.128
سعر الصرف (الدينار بالدولار)	107.1317	110.5274

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017، ص 21.
 - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر 2017، ص 160.
- من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أن احتياطات الصرف بلغت قيمة 144.133 مليار دينار في سنة 2015، حيث انخفضت قيمة الاحتياطات سنة 2016 حيث قدر بـ 114.128، أما سعر الصرف فقدر بـ 107.1317، و 110.5274 في سنة 2015 و 2016 على التوالي.

المبحث الثاني: تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2001-2016)

تعاني أغلب الدول من الاختلالات في ميزان مدفوعاتها لذلك تعمل على إيجاد السياسات اللازمة للقضاء على هذه الاختلالات و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و من بين هذه السياسات السياسة النقدية، ومن خلال هذا المبحث سوف نستعرض تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2001-2016)، مع إبراز دور السياسة النقدية التي تنتهجها السلطات الجزائرية على رأسها البنك المركزي لمعالجة الاختلالات الموجودة في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات خلال (2001-2004)

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2004) نهوضا بمستوى أداء الاقتصاد الكلي بفضل برنامج الانعاش الاقتصادي و الذي تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية و الفلاحية و يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط لاندماجه في الاقتصاد العالمي.¹

أولا: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2004)

الجدول التالي يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2001-2004) مقدر بالمليار الدولار.

¹ كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، 2001-2009، محاصيل أبحاث اقتصادية ، العدد 7، جوان 2010، ص ص 204-205.

الجدول رقم (26): تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة مليار دولار

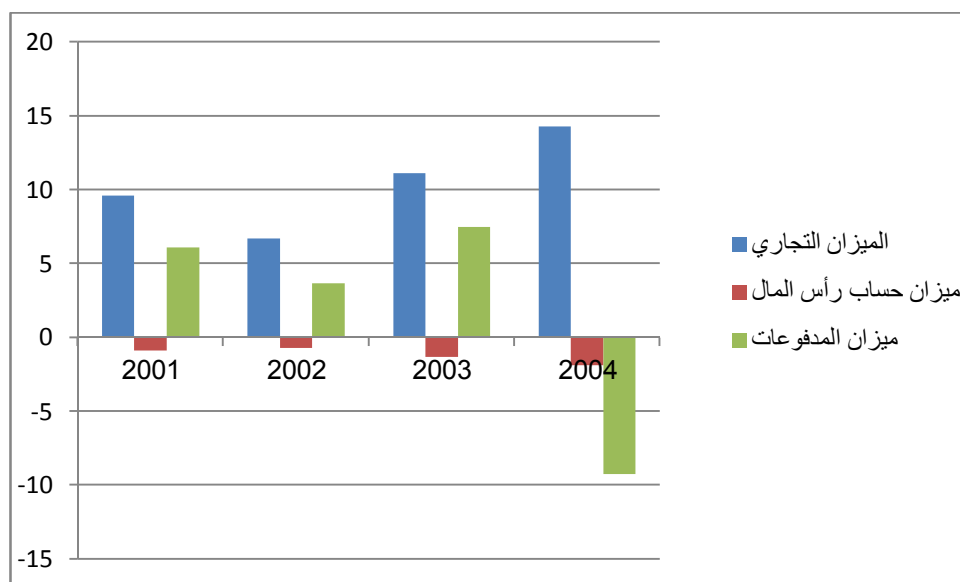
السنوات	رصيد السنوات الجاري	الميزان التجاري	ميزان حساب رأس المال	ميزان المدفوعات
2001	7.06	9.61	-0.87	6.1
2002	4.37	6.7	-0.71	3.65
2003	8.84	11.14	-1.31	7.5
2004	11.12	14.27	-1.87	-9.25

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2004، ص 79.

وسوف نحاول توضيح المعطيات الجدول في الرسم التالي:

الشكل رقم (02): أعمدة بيانية تمثل أرصدة ميزان المدفوعات (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (26).

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه خلال السنة (2001-2004) انخفاض في أرصدة الميزان التجاري خلال سنة 2001 و 2002 بسبب انخفاض الصادرات النفطية وعرفت السنوات 2003 و 2004 ارتفاعا للأسعار العالمية للنفط مما نتج عنه نمو في قيمة الصادرات الأمر الذي أدى إلى وضع إيجابي لميزان التجاري، في حين حقق الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الجزائري فائض طوال فترة 2001 حيث بلغ 7 مليار دولار لينخفض هذا الفائض

إلى 42 مليار دولار سنة 2002 ثم 8 مليار دولار سنة 2003 و واصل في الارتفاع ليصل إلى 11 مليار دولار سنة 2004، أما حساب رأس مال فقد سجل عجزا كبيرا خلال هذه السنوات و ذلك نتيجة زيادة التدفقات تجاه الخارج و بالتالي تفاقم المديونية الخارجية.

ثانيا: أثر استخدام السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة (2001-2004)

سنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال أثر كل من سعر الصرف و معدل إعادة الخصم و المعروض النقدي خلال الفترة (2001-2004)

1. أثر استخدام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال (2001-2004):

الجدول التالي يوضح تطورات أسعار الصرف بالدينار مقابل الدولار و تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2004) (الوحدة مليار دولار)

الجدول رقم (27): تطور ميزان المدفوعات بالمقارنة مع تطور سعر الصرف

(2001-2004)

السنوات	ميزان التجاري	نسبة التغير %	ميزان رأس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير %	سعر الصرف الدينار / دولار	نسبة التغير %
2001	9.61	-21.86	-0.87	-46.62	.6	-18.22	77.68	3.21
2002	6.7	-30.28	-0.71	-18.39	3.65	-41.03	79.68	2.91
2003	11.14	66.26	-1.31	84.50	7.5	107.94	77.36	-2.91
2004	14.27	28.09	-1.87	42.75	-9.25	-21.87	72.06	-6.85

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2004، ص 79،

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، رقم 5 سبتمبر 2005، ص 20.

نلاحظ من خلال الجدول المرفق أنه في بداية الفترة لم يكن هناك تأثير لانخفاض قيمة العملة على الميزان التجاري و ذلك لأن الصادرات عرفت بين 2001-2002 انخفاض مقابل ارتفاع الواردات، حيث كان سعر الصرف في تزايد مع الانخفاض في الميزان التجاري خلال

نفس الفترة، كما شهدت الفترة 2003 و 2004 ارتفاع في قيمة العملة و التي لم يكن لها تأثير على الميزان التجاري لأن الصادرات عرفت تطورا خلال هذه الفترة.

2. أثر استخدام معدل إعادة الخصم على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2001-2004): الجدول التالي يوضح تطورات رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بمعدل إعادة الخصم.

الجدول رقم (28): تغير رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بمعدل إعادة الخصم

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	ميزان التجاري	نسبة التغير %	ميزان رأس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير	معدل إعادة الخصم %
2001	9.61	-21.86	-0.87	-46.62	6.19	-18.22	6
2002	6.7	-30.28	-0.71	-18.39	3.65	-41.03	5.5
2003	11.14	66.26	-1.31	84.50	7.59	107.94	4.5
2004	14.27	28.09	-1.87	42.75	-9.25	21.87	4.0

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2004، ص 79

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 5، سبتمبر 2005، ص 16.

من خلال الجدول المرفق نلاحظ تراجع في رصيد ميزان المدفوعات من 6.1 مليار دولار سنة 2001 إلى 3.65 مليار دولار لسنة الموالية و ذلك لتذبذب الذي عرفه سعر إعادة الخصم حيث كان في سنة 2001، 6% و انخفض إلى 5.50% و واصل في الانخفاض إلى أن وصل سنة 2004 إلى 4% مما انعكس على ميزان رأس مال الذي سجل في بداية سنة 2001 و 2002 تحسن رغم رصيده السلبي الذي عرف عجز خلال هذه الفترة.

3. أثر استخدام المعروض النقدي على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2001-2004): الجدول التالي يوضح تطورات المعروض النقدي و أثره على رصيد ميزان المدفوعات

خلال الفترة (2001-2004)

الجدول رقم (29): تطور المعروض النقدي و تطور ميزان المدفوعات خلال
(2004-2001)

الوحدة مليار دولار

السنوات	ميزان التجاري	نسبة التغير %	ميزان حسبا رأس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير %	المعروض النقدي	نسبة التغير %
2001	9.61	-21.86	-0.87	-46.62	6.1	-18.22	2473.51	22.29
2002	6.7	-30.28	-0.71	-18.3	3.65	-41.03	2901.53	17.30
2003	11.14	-66.26	-1.31	84.50	7.5	107.94	3354.44	17.30
2004	14.27	28.09	-1.87	42.75	-9.25	21.87	3738.03	11.43

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر 2005، ص 79.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية للبنك الجزائر، رقم 5، سبتمبر 2005، ص 5.

نلاحظ من خلال الجدول خلال (2004-2001) تراجع في رصيد ميزان المدفوعات من 6.19 إلى 3.65 خلال الفترة (2002-2001) بحيث لم يكن للمعروض النقدي أي أثر وذلك لأنها شهدت في نفس الفترة ارتفاعا من 2473.51 مليار دج إلى 2901.5 مليار دج سنة 2002 و هذا لم ينعكس على الصادرات التي عرفت انخفاضا في نفس الفترة، أما في الفترة الممتدة بين 2003 و 2004 عرف ميزان المدفوعات فائض حيث انتقل من 7.59 مليار دولار سنة 2003 إلى 9.25 مليار دولار سنة 2004 إلا أن المعروض النقدي عرف تزايدا من 3354.44 مليار دج لسنة 2003 إلى 3738.03 مليار دج سنة 2004.

وهذا راجع إلى أن التداول النقدي في الجزائر هو خارج الدائرة المصرفية و هذا ما

يضعف عمل السياسة النقدية.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات خلال (2005-2009)

لقد وافقت هذه الفترة (2004-2009) برنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي الذي قدرت الاعتمادات المالية المخصصة لهم بمبلغ 8.705 مليار دينار بما في ذلك المخصصات

الفصل الثاني - ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة (2001-2016)

البرنامج السابق 1.216 مليار دج و مختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا و البرنامج الموجه لامتصاص السكن الهش.¹

وقد ركزت الحكومة على مواصلة جهود الانعاش النمو و تكثيفه في جميع قطاعات النشاط و مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد لترقية الاستثمار و ضبطه.²

أولاً: تطور ميزان المدفوعات في الفترة (2005-2009)

الجدول التالي يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2009) مقدر بالمليار دولار.

الجدول رقم (30): تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة مليار دولار

السنوات	رصيد ميزان الجاري	ميزان التجاري	ميزان رأس المال	ميزان المدفوعات
2005	11.18	26.47	-4.24	16.94
2006	28.95	34.06	-11.22	17.73
2007	30.59	34.24	-0.99	19.55
2008	34.45	40.60	2.54	36.99
2009	0.41	7.78	3.45	3.86

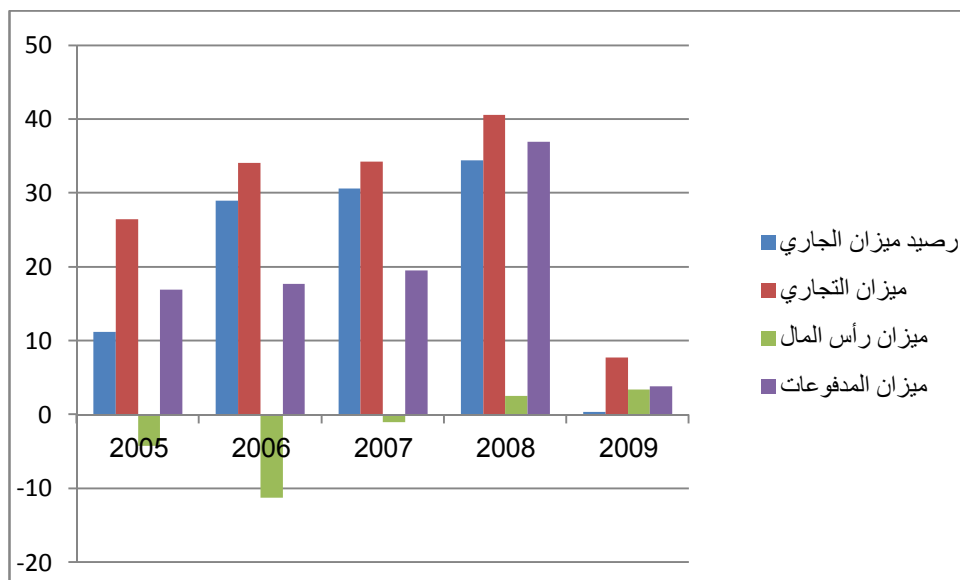
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، للتطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، الجزائر 2009، ص 60.
- و لتوضيح معطيات الجدول نقوم بتمثيلها بيانيا كما يلي:

¹ مسعي محمد، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 147.

² المرجع نفسه، ص 147.

الشكل رقم (03): أعمدة بيانية تمثل أرصدة ميزان المدفوعات (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (30)

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني المرفق أنه خلال سنوات 2005 و 2006 و 2007 و 2008 و 2009 تزايد في رصيد ميزان التجاري حيث بلغت أعلى قيمة له 40.60 مليار دولار سنة 2008 و هذا راجع إلى تحسين الصادرات الجزائرية حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2008 بـ 78.59 مليار دولار حيث يعتبر سعر البترول هو المحدد الرئيسي لهذا التطور، و يعد الذروة التاريخية لسعر البترول الذي فاق سعر 145 دولار للبرميل خلال جويلية 2008، سقط سعر البرنت إلى مستوى أدنى عند 35 دولار للبرميل بداية سنة 2009 الذي انعكس على انخفاض الصادرات و هذا بدوره انعكس على الميزان التجاري الذي وصل إلى أدنى قيمة له 7.78 مليار دولار سنة 2009 بسبب انخفاض أسعار البترول، أما الفائض في حساب رأس المال كان سببه تقليص في المديونية الخارجية خلال الفترة 2004-2006 وقد تجسدت في 2008.

ثانيا: أثر استخدام السياسة النقدية على ميزان المدفوعات (2005-2009)

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2009) من خلال أثر كل من سعر الصرف و معدل إعادة الخصم و المعروض النقدي.

1. أثر استخدام سعر الصرف خلال الفترة (2005-2009): الجدول التالي يوضح تطور أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار و تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2005-2009) الوحدة مليار دولار.

الجدول رقم (31): تطور ميزان المدفوعات بالمقارنة مع تطور سعر الصرف (2009-2005)

السنوات	ميزان التجاري	نسبة التغير %	ميزان حساب رأس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير %	سعر الصرف الدينار/ دولار	نسبة التغير %
2005	26.47	85.49	-4.24	126.73	16.94	83.13	73.36	-1.80
2006	34.06	28.67	-11.22	164.62	17.73	4.66	72.64	-0.98
2007	34.24	0.52	-0.99	-91.11	29.55	66.66	69.36	-4.51
2008	40.60	18.57	2.54	-3.56	36.99	25.17	64.58	-6.89
2009	7.78	-80.83	3.45	35.82	3.86	-89.56	72.64	12.48

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي، التقرير السنوي، الجزائر 2009، ص 60
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 13، ماي 2011، ص 21.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاعا طفيفا في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار ليصل إلى 64.58 دج مقابل 1 دولار و هذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية وكذلك تم تسجيل فائض في ميزان التجاري حيث بلغ سنة 2008 40.60 مليار دولار بالرغم من تسجيل ميزان التجاري فائض سنة 2009 حيث بلغ 7.78 مليار دولار إلا أنه في انخفاض مستمر مقارنة مع سنة 2008 و هذا الفائض في ميزان التجاري هو نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98% من إجمالي الصادرات الجزائري.

2. أثر استخدام سعر إعادة الخصم على ميزان المدفوعات الجزائري خلال (2005-2009): الجدول التالي يوضح تطورات أسعار الفائدة و تطور رصيد ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (32): تغير رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بمعدل إعادة الخصم

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	ميزان التجاري	نسبة التغير %	ميزان حساب رأس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير %	معدل إعادة الخصم
2005	26.47	85.49	-4.24	1266.73	16.94	73.13	4.00
2006	34.06	28.67	-11.22	164.62	17.73	4.66	4.00
2007	34.24	0.52	-0.99	-91.11	29.55	66.66	4.00
2008	40.60	18.57	2.54	-56.56	36.99	25.17	4.00
2009	7.78	-80.83	3.45	35.82	3.86	-89.56	4.00

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، الجزائر 2009، ص 60.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ماي 2011، ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه خلال فترة 2005 إلى غاية 2009 عرف ميزان المدفوعات فائض متزايد رغم العجز في حساب رأس مال نتيجة للتسديد المسبق لجزء من الدين الخارجي إلا أن حساب رأس مال حقق فائض خلال فترة 2008 و 2009 و يعتبر أداء استثنائيا يسمح بمواجهة الصدمات الخارجية و يعتبر عنصرا للسلامة بالنظر إلى خطورة الأزمة المالية الدولية حيث بلغ أعلى رصيد 3.45 مليار دولار سنة 2009 أما بالنسبة لمعدل إعادة الخصم فيبقى ثابتا طيلة سنوات من 2005 إلى 2009 و لكن لم يظهر أثره في السنوات الأخيرة و هذا ما يدل على ضعف تأثير معدل إعادة الخصم على ميزان المدفوعات الجزائري خلال هذه الفترة.

3. أثر استخدام المعروض النقدي على ميزان المدفوعات الجزائري خلال (2005-2009):

الجدول التالي يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري مقارنة بتطور الكتلة النقدية.

الجدول رقم (33): تطور ميزان المدفوعات الجزائري مقارنة بتطور المعروض النقدي خلال
الفترة (2005-2009)

(الوحدة مليار دج/ مليار دولار)

السنوات	ميزان التجاري	نسبة التغير %	ميزان حساب رأس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير %	المعروض النقدي	نسبة التغير %
2005	26.47	85.49	-4.24	126.73	16.94	83.13	4146.90	10.93
2006	34.06	28.67	-11.22	164.62	17.73	4.66	4933.7	18.97
2007	34.24	0.52	-0.99	-91.11	29.55	66.66	5994.6	21.50
2008	40.60	18.57	2.54	-3.56	36.99	25.17	6955.9	16.03
2009	7.78	-80.83	3.45	-35.82	3.86	-89.56	7173.1	3.12

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، الجزائر 2009، ص 60.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ماي 2011، ص 10.

من خلال الجدول رقم (33) نلاحظ أن الفترة (2005-2009) أن ميزان المدفوعات عرف فائضا حيث كان في سنة 2005 16.94 مليار دولار و انتقل إلى 36.99 مليار دولار سنة 2009 إلا أن المعروض النقدي عرف تزايد من 4146.90 مليار دج سنة 2005 إلى 7173.1 مليار دج سنة 2009 و هذا لم ينعكس على الصادرات حيث كانت في ارتفاع متزايد حيث بلغت سنة 2005 46.33 مليار دولار إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008 رغم انخفاضها في سنة 2009 حيث بلغت 45.18 مليار دولار، كما لم يكن له تأثير على حساب رأس المال فقد سجل عجزا مستمرا خلال سنوات 2005 إلى غاية 2007 بسبب تفاقم المديونية الخارجية بينما سجل فائض طفيف خلال سنتي 2008 و 2009 بقيمة 2.54 مليار دولار و 3.45 مليار دولار على التوالي.

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات خلال (2010-2014)

تضمن خلال هذه الفترة برنامج الخماسي التكميلي فترة (2010-2014) وهو برنامج لتوطيد النمو الاقتصادي بغلاف مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار بما في ذلك الغلاف لإجمالي للبرنامج السابق 9.6680 مليار دج أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي

الفصل الثاني - ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة (2001-2016)

بمقدار 11.534 مليار دج، و قد بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الانعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية بسبب الأزمة الاقتصادية و المالية و التي مرت بها البلاد، و بعث حركية الاستثمار و المؤمن جديد و التشغيل و التنمية الشاملة.¹

أولاً: تطور ميزان المدفوعات في الفترة (2010-2014)

الجدول التالي تطور ميزان المدفوعات في الفترة (2010-2014) (مليار دولار).

الجدول رقم (34): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2014)

(الوحدة مليار دولار).

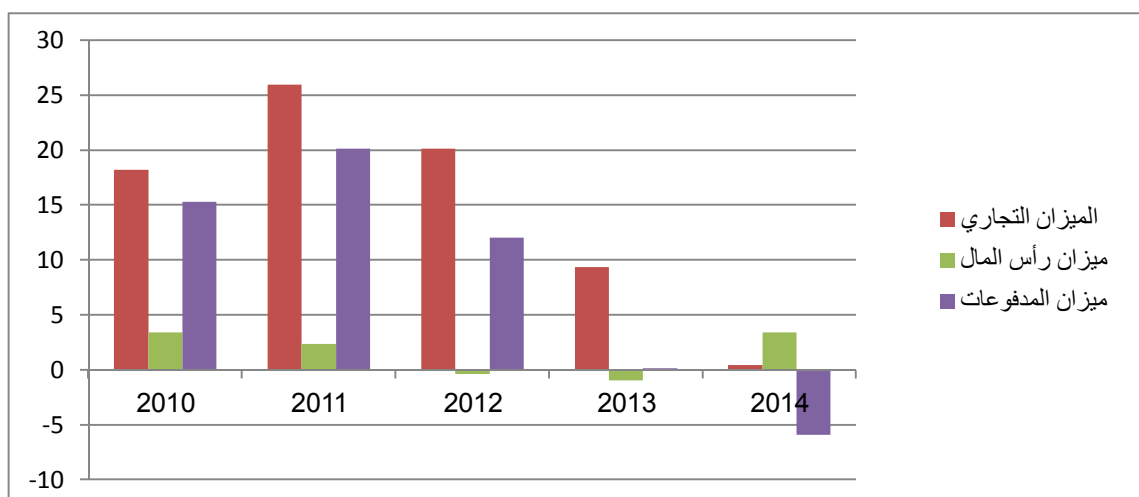
السنوات	رصيد ميزان الجاري	الميزان التجاري	ميزان رأس المال	ميزان المدفوعات
2010	12.16	18.20	3.42	15.32
2011	17.76	25.96	2.37	20.141
2012	12.418	20.167	-0.361	12.057
2013	0.831	9.38	-0.960	0.133
2014	-9.27	0.459	3.396	-5.881

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، الجزائر 2015، ص 55.

ولتوضيح معطيات الجدول تقوم بتمثيلها بيانيا:

الشكل رقم (04): أعمدة بيانية توضح أرصدة ميزان المدفوعات (2010-2014)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (34)

¹ مسعي محمد، مرجع سابق، ص ص 147-148.

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني المرفق أن رصيد الميزان الجاري سجل فائض الذي بلغ ذروته سنة 2011 حيث بلغ 17.76 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات التي تشكل المحروقات الجزء الأكبر منها، وسجل ميزان حساب رأس مال ارتفاعا خلال سنتي 2010 و 2011 ليعود إلى العجز خلال سنتي 2012 و 2013 ليرتفع من جديد سنة 2014 حيث بلغ الفائض 3.39 مليار دولار، بينما رصيد ميزان المدفوعات فقد شهد تراجعا كبير حيث بلغ العجز 5.88 مليار دولار سنة 2014 وهذا راجع إلى العجز الذي شهده حساب ميزان الجاري سنة 2014 حيث بلغ العجز 9.98 مليار دولار بسبب انخفاض سعر البترول خلال هذه الفترة.

ثانيا: أثر استخدام السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2014)

سوف نحاول من خلال هذا العنصر إبراز أثر السياسة النقدية المتبعة من قبل السلطات الجزائرية لتصحيح اختلالات الموجودة في الميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2014).

1. أثر استخدام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري: الجدول التالي يوضح تطورات أسعار الصرف بالدينار مقابل دولار و كذا تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال (2010-2014)

الجدول رقم (35): تطور أسعار الصرف مقارنة بتطور ميزان المدفوعات

الوحدة مليار دولار

السنوات	ميزان التجاري	نسبة التغير %	ميزان رأس مال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير %	سعر الصرف الدينار/ دولار	نسبة التغير %
2010	18.20	133.93	3.43	-0.58	15.32	-58.58	74.69	2.82
2011	25.96	42.363	2.37	-0.309	20.141	31.46	72.85	-2.46
2012	-20.167	-22.34	-0.361	-115.23	12.057	-40.13	77.55	6.45
2013	9.88	-53.47	-1.020	-182.54	0.133	-98.89	79.38	2.35
2014	0.459	-96.58	3.396	232.94	-5.881	-4521.80	80.56	1.48

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، الجزائر 2015، ص 65.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014، ص 20.

واصل بنك الجزائر خلال سنة 2012 اتباع السياسة النشطة لسعر الصرف -التعويم

الموجه- بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي، على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار

صرف العملات الصعبة الرئيسية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه في الفترة 2010 و 2014 انخفاض كبير و مستمر في

العملة و بالتالي زيادة الصادرات و انخفاض في الواردات، بينما عرف ميزان رأس مال رصيد

موجب خلال سنتي 2010 و 2011 ثم عاد إلى الرصيد السالب سنتي 2012 و 2013 رغم

تخفيض في قيمة العملة و لوحظ تحسن في رصيده سنة 2014 حيث بلغ 3.39 مليار دولار

بينما عرف ميزان المدفوعات عجزا بلغ 5.881 مليار دولار و انخفاض كبير في الميزان

التجاري الذي بلغ 0.459 مليار دولار خلال سنة 2014 رغم تخفيض في قيمة العملة الدينار

الجزائري فلم يعرف كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات تحسن.

2. أثر استخدام معدل إعادة الخصم على ميزان المدفوعات الجزائري خلال (2010-

2014): الجدول التالي يوضح تطورات معدل إعادة الخصم و تطور ميزان المدفوعات خلال

الفترة (2010-2014)

الجدول رقم (36): تطور معدل إعادة الخصم و تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة

(2010-2014)

السنوات	ميزان التجاري	نسبة التغير %	ميزان رأس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير %	معدل إعادة الخصم %
2010	18.20	133.93	3.43	-0.58	15.32	-58.58	4
2011	25.96	42.63	2.37	-0.309	20.141	31.46	4
2012	20.167	-22.34	-0.361	-115.23	12.057	-40.13	4
2013	9.88	-53.47	-1.020	-182.54	0.133	.98.89	4
2014	0.459	-96.58	3.396	232.94	5.881	-4521.80	4

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي، التقرير السنوي، الجزائر 2014، ص 65.
 - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014، ص 19.
- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل إعادة الخصم بقي ثابت طيلة سنوات الخمسة ابتداء من سنة 2010 إلى غاية 2014 و هذا يفسر انعدام التمويل البنكي بينما عرف ميزان رأس مال رصيد موجب خلال سنتي 2010 و 2011 ثم عاد إلى رصيد السالب كما عرف ميزان المدفوعات عجزا قدره 5.88 مليار دولار.

2. أثر استخدام المعروض النقدي على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2014):
الجدول التالي يوضح تغير في المعروض النقدي و كذا تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2014).

الجدول رقم (37): تغير المعروض النقدي وأثره على ميزان المدفوعات خلال

(2010-2014)

الوحدة مليار دولار

السنوات	ميزان التجاري	نسبة التغير %	ميزان حساب رأس مال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير %	المعروض النقدي	نسبة التغير %
2010	18.20	133.93	3.43	-0.58	15.32	-58.58	8280.7	13.79
2011	25.96	42.63	2.37	-0.309	20.141	31.46	9929.2	21.63
2012	20.167	-22.34	-0.361	-115.23	12.057	-40.13	11015.1	10.93
2013	9.88	-53.47	-1.020	-182.54	0.133	-98.89	11941.5	8.41
2014	0.459	-96.58	3.396	232.94	-5.881	-4521.80	13686.8	16.61

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، الجزائر 2015، ص 65.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014، ص 10.

من الجدول نلاحظ أن ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2014 كان في تراجع متواصلا حيث بلغت أدنى قيمة له سنة 2014 بعجز قدر بـ 5.881 مليار دولار الوقت الذي عرف فيه المعروض النقدي تزايدا حيث كان في سنة 2010 8280.7 مليار دينار ليصل إلى 13686.8 مليار دينار سنة 2014 و بالتالي فلا يوجد لمعروض النقدي أي أثر على ميزان المدفوعات و تراجع ميزان المدفوعات كان نتيجة انخفاض أسعار البترول.

المطلب الرابع: تطور ميزان المدفوعات خلال (2015-2016)

شهدت هذه الفترة (2015-2016) تدهور حاد في سوق النفط الذي بدأ في النصف الثاني من سنة 2014 إلى تسجيل أول عجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر منذ سنة 1998 مما أدى إلى الانخفاض الكبير في كميات المحروقات المصدرة خلال العشرية الأخيرة.

أولاً: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2015-2016)

الجدول التالي يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2015-2016) المقدر بمليار دولار.

الجدول رقم (38): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2015-2016)

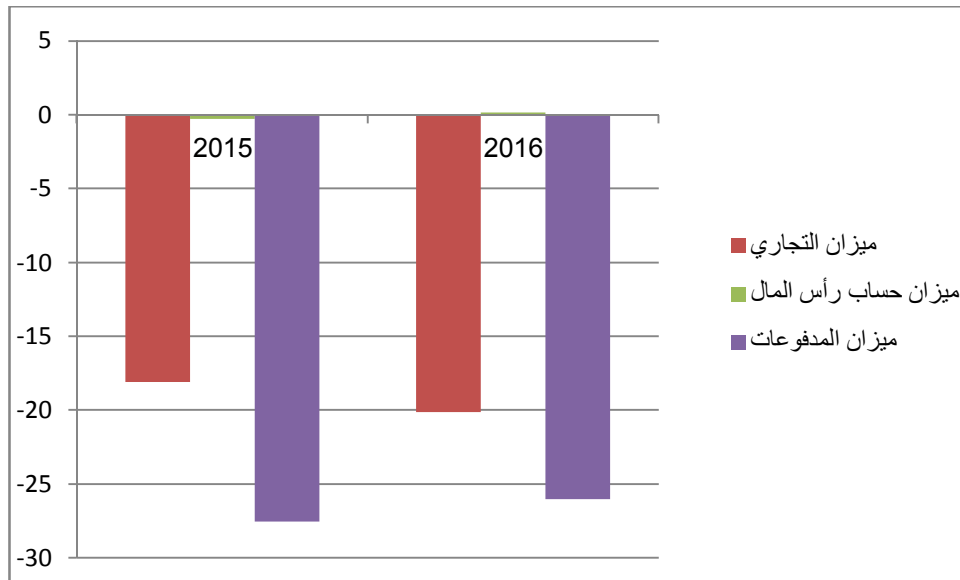
(مليار دولار)

السنوات	رصيد ميزان التجاري	ميزان التجاري	ميزان حساب رأس المال	ميزان المدفوعات
2015	-27.29	-18.08	-0.25	-27.57
2016	-26.22	-20.13	0.19	-26.03

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 55.

الشكل رقم (05): أعمدة بيانية توضح أرصدة ميزان المدفوعات (2015-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على معطيات الجدول رقم (38).

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني المرفق أن رصيد الميزان التجاري سجل عجزاً خلال سنتي 2015 و 2016 حيث بلغ 27.29 مليار دولار و 26.229 مليار دولار على التوالي و بذلك بسبب انخفاض الصادرات المحروقات بنسبة 15.6% سنة 2016، بالإضافة إلى تفاقم عجز رصيد الميزان التجاري خلال سنتي 2015 و 2016 ليبلغ أقصاه

سنة 2016 حيث سجل عجزا بمقدار 20.13 مليار دولار مقابل 18.08 مليار دولار سنة 2015 و هو ثاني عجز يسجل على التوالي بعد أكثر من ثمانية عشر (18) من الفوائض المتتالية.

ثانيا: أثر استخدام السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2015-2016)

سوف نحاول من خلال هذا العنصر إبراز أهم الآثار التي تنتج عن اتباع سياسة نقدية من قبل السلطات الجزائرية لتصحيح الاختلال الموجود في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2015-2016)

1. أثر استخدام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال (2015-2016):

الجدول التالي يوضح تطور أسعار الصرف بالدينار مقابل دولار وكذا تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال (2015-2016)

الجدول رقم (39): تطور أسعار الصرف مقارنة بميزان المدفوعات

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	ميزان التجاري	نسبة التغير %	ميزان رأس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير %	سعر الصرف دج/ دولار	نسبة التغير %
2015	-18.08	-4038.99	-0.25	-107.36	-27.54	368.28	117.05	45.29
2016	-20.13	11.33	0.19	176	-26.03	-5.48	116.37	-0.58

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، للتطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 55.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017، ص 23.

نلاحظ من خلال الجدول المرفق خلال الفترة 2015-2016 انخفاض طفيف في قيمة

العملة حيث كانت 117.05 دج/دولار و هذا سنة 2015 و انخفضت إلى 116.37

دج/دولار سنة 2016 بينما رصيد ميزان التجاري فقد سجل عجزا خلال سنتي 2015 و

2016 ليبليغ أقصاه سنة 2016 بمقدار 20.13 مليار دولار مقابل 18.08 مليار دولار سنة

2015، كما سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا بمقدار 26.03 مليار دولار سنة 2016 مقابل عجز 27.54 مليار دولار سنة 2015.

2. أثر استخدام معدل إعادة الخصم على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2015-2016):

الجدول التالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم و كذا تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2015-2016).

الجدول رقم (40): تطور معدل إعادة الخصم و تطور ميزان المدفوعات

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	ميزان التجاري	نسبة التغير %	ميزان رأس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير %	معدل إعادة الخصم %
2015	18.08	-40.3891	-0.25	-107.36	-27.54	368.28	4
2016	-20.13	11.33	0.19	176	-26.03	-5.48	3.5

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 55.
 - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017، ص 19.
 من خلال الجدول المرفق نلاحظ أن معدل إعادة الخصم انخفض بنسبة طفيفة سنة 2016 حيث بلغ 3.5% مقارنة بسنة 2015 حيث كان 4% بينما رصيد ميزان التجاري قد سجل عجزا متتالي خلال السنتين 2015 و 2016 حيث بلغ سنة 2016 20.13 مليار دولار كما سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا بمقدار 26.03 مليار دولار مقابل عجز بلغ سنة 2015، 27.54 مليار دولار.

3. أثر استخدام المعروض النقدي على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2015-2016):
 الجدول التالي يوضح تطور المعروض النقدي مقابل تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2015-2016.

الجدول رقم (41): تطور المعروض النقدي مقابل تطور ميزان المدفوعات الجزائري

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	ميزان التجاري	نسبة التغير	ميزان رأس المال	نسبة التغير	ميزان المدفوعات	نسبة التغير	معروض النقدي	نسبة التغير %
2015	-18.08	-4038.99	-0.25	-107.36	-27.54	368.28	13704.5	0.129
2016	-20.13	11.33	0.19	176	-26.03	-5.48	13816.3	0.815

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 55.
 - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017.
- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ميزان المدفوعات خلال الفترة (2015-2016) بقي مسجلا عجزا حيث بلغ سنة 2016 بـ 26.03 مليار دولار مقابل 27.54 مليار دولار سنة 2015 في حين أن المعروض النقدي في تزايد مستمر حيث سجل سنة 2016 13816.3 مليار دج مقابل 13704.5 مليار دج سنة 2015 مما سبق نستنتج أن المعروض النقدي لا يوجد له أي أثر على ميزان المدفوعات لأن تراجع رصيده كان نتيجة انخفاض أسعار البترول.

خلاصة الفصل:

غالبا ما تلجأ الدول التي تعاني من اختلال في موازين مدفوعاتها إلى سياسات معينة قصد إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها و من بين هذه الدول الجزائر حيث تستخدم السياسة النقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة و المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و من خلال دراستنا نجد أن السياسة النقدية لها دور فعال في تحسين رصيد ميزان المدفوعات عن طريق سعر الصرف بحيث نجد أن لتغيرات الصرف انعكاسات على المعاملات الخارجية و بالتالي على حجم و قيمة الاستيراد و التصدير و في الأخير نستنتج أن السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي الجزائري لم تحقق مستوى الفعالية المرجوة في تحقيق التوازن ميزان المدفوعات فكل معاملاته مرتبطة بأسعار البترول.

الخاتمة العامة

يعتبر موضوع السياسة النقدية و اختلال ميزان المدفوعات من المجالات الهامة في السياسة الاقتصادية إذ تعددت الدراسات واختلفت الآراء حول توضيح أهمية و تأثير السياسة النقدية على اختلال ميزان المدفوعات، وتسعى السلطات النقدية من خلال وضعها للسياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة والتي من بينها معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

اولا: اختبار الفرضيات:

أما بخصوص اختبار الفرضيات فهي كالتالي:

- تمحورت الفرضية الأولى حول تذبذب في سعر العملة الناتجة عن السياسات النقدية غير واضحة من أهم أسباب اختلال ميزان المدفوعات و في هذا الصدد فإنه إذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتناسب مع الأسعار السائدة في السوق المحلية يؤدي إلى جعل السلع المحلية مرتفعة السعر مقارنة بالدول الأخرى الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي عليها و بالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات والعكس في حالة تحديد العملة الخارجية للعملة المحلية عند مستوى أقل مما يتناسب والأسعار السائدة في السوق المحلية، مما ينتج عنه فائض في ميزان المدفوعات، وبالتالي فالفرضية الأولى صحيحة.
- بالنسبة للفرضية الثانية التي تخص الأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في الجزائر فتعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تسعى الجزائر لاستخدامها في التأثير على النشاط الاقتصادي و ذلك من خلال التحكم في عرض النقود مما يتلاءم و متطلبات النشاط الاقتصادي إذ يتولى البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية التي لها صلاحية التخطيط للسياسة النقدية والإشراف على تنفيذها متبنيا في ذلك استراتيجية تساعده على التحكم في السياسة النقدية وتوجيهها على النحو الذي يساعده على بلوغ أهدافه النهائية، وبالتالي فالفرضية الثانية صحيحة.
- ثانيا: نتائج الدراسة

لتحقيق توازن في ميزان المدفوعات ينبغي استخدام سياسة النقدية عن طريق ثلاث ادوات رئيسية هي: سعر الفائدة، سعر الصرف، المعروض النقدي .

- ان انواع الاختلال في ميزان المدفوعات الدولية كثيرة غير ان اخطر انواعها هو الاختلال الهيكلي لكونه يحدث سبب الاختلال في الاقتصاد ككل من نظام الاسعار واحتياطات الصرف والسلوك الاستهلاكي المفرط وهيكل مؤسسات ...الخ، لذلك فان تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات يتطلب اجراء تغييرات في كل هاته العوامل وهو ما يدفع الدولة لطلب المساعدة المالية من المؤسسات والمالية الدولية.

- ان رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يتوقف بدرجة كبيرة على وضعية الحساب الجاري الذي يعتبر السبب الرئيسي في حالتنا العجز والفائض يعود الفائض في رصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الذي حققته الجزائر ابتداء من سنة 2001 بدرجة الاولى التي تعاضم رصيد ميزان التجاري ومساهمة الايرادات المحصلة من قطاع المحروقات وبالتالي فالاقتصاد الجزائري ريعي.

- سعر الفائدة والمعروض النقدي ليس لهما دور فعال في اصلاح اختلال ميزان المدفوعات، بينما اداه سعر الصرف تساهم في اصلاح الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري

ثالثا: التوصيات و الاقتراحات:

يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات على النحو التالي:

- لا يجب حصر اختلال ميزان المدفوعات ومعالجة هذا الاختلال على عاتق الجانب النقدي و إنما للسياسة المالية دور مساعد في المعالجة.
- يجب تنويع صادرات الجزائر وذلك كونها تعتمد على نسبة كبيرة على الصادرات النفطية.

- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة وإعادة تفعيل أداة معدل إعادة الخصم من أجل التنويع في أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.
- الاستمرار في تشجيع الاستثمارات و الشراكة الأجنبية و إعادة توجيهها من مجال التجارة إلى الأنشطة الإنتاجية.

رابعاً: آفاق الدراسة:

- دور السياسة المالية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات.
- دور السياسة النقدية في تحقيق مسار التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً - الكتب:

1. أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي و الدولي، ب. ط، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
2. أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية اختلال في ميزان المدفوعات، ط1، لبنان، مكتبة حسين العصرية، 2013.
3. إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، ط2، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2012.
4. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ط4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
5. رانيا محمود عبد العزيز، تحرير التجارة الدولية، ب.ط، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007.
6. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، مفاهيم و تحاليل تقنية، الجزائر، ب.ط، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2008.
7. زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة المليات النقدية و المالية، بين النظرية و التطبيق، ط1، دار الراية للنشر و التوزيع، 2008.
8. زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، ب.ط، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2008.
9. الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود و العملات، ط1، الجزائر، دار الخلدونية، 2009.
10. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

11. عادل المهدي، العلاقات الدولية، ب.ط، مصر، جامعة حلوان للنشر و التوزيع، 2003.
12. عباس كاظم الدعي، السياسات النقدية و المالية و أداء سوق المالية، ط1، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2009.
13. عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
14. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة حالة تحليلية تقييمية، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
15. مايا فتني، العولمة المالية و آثارها على نظم الصرف، ط1، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، 2017.
16. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الدولية، ب.ط، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
17. محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي فترة الانفتاح، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001.
18. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، ط1، مصر، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 1999.
19. محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية، ط، الأردن، إثراء للنشر و التوزيع، 2009.
20. محمد عبد الرزاق الخيطي وآخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، ط2، عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2015.
21. مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، ط1، الأردن، دار حامد للنشر و التوزيع، 2015.

22. ميرال روجي سمارة، طاهر فاضل البياني، النقود و البنوك و المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، 2013.
23. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود و المصارف والنظرية النقدية، ط2، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، 2013.

ثانيا - الرسائل والأطروحات:

1. إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و الجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2012.
2. سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة إخلال ميزان المدفوعات، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
3. عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر (1999-2014)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015-2016.
4. لعزاري حسيبة، دور و فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.

ثالثا - المجلات:

1. باصور كمال، أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي، العدد 6، أبحاث اقتصادية و إدارية، 2013.
2. علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية و محددات التضخم في الجزائر (1999-2009)، مخبر مالية بنوك، و إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
3. كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، 2001-2009، محاصيل أبحاث اقتصادية ، العدد 7، جوان 2010.

4. مسعي محمد، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

رابعاً - التقارير:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2004.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، رقم 5 سبتمبر 2005.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5، ديسمبر 2008.
- بنك الجزائر، للتطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، الجزائر 2009.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 13، ماي 2011.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 22، جوان 2013.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30، جوان 2015.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2015.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر 2016.
- تقرير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر 2017.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص الدراسة:

تهدف دراستنا إلى معرفة ما دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2016) ولغرض ذلك تم إعطاء نظرة حول السياسة النقدية وميزان المدفوعات والعلاقة بينهما وتم الطرق إلى تطور السياسة النقدية وتطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2001-2016) والعلاقة بينهما.

وأكدت نتائج الدراسة أن أثر التغيرات في سعر الصرف كان ضعيفا على ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري ولم يظهر هذا الأثر على الصادرات نظرا لأنها تعتمد على البترول كما أنه لم يكن هناك أي تأثيرات لتغيرات كل من الكتلة النقدية وكذا سعر الفائدة على الميزان المدفوعات.

وكما يمكننا القول أن دور السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر كان ضعيفا نسبيا ويعود ذلك الاعتماد الاقتصادي الجزائري على المحروقات في التصدير.

الكلمة المفتاحية: السياسة النقدية، ميزان المدفوعات.

Study Summary:

The objective of this study is to examine the role of monetary policy in addressing the balance of payments imbalance in Algeria during the period 2001-2016. For this purpose, a view was given on monetary policy and the balance of payments and the relationship between them. The development of the monetary policy and the evolution of Algeria's balance of payments during the period (2001-2016) and the relationship between them were discussed. And the relationship between them.

The results of the study confirmed that the impact of changes in the exchange rate was weak on the balance of payments through the balance of trade. This effect did not appear on exports since it is dependent on oil and there were no effects of changes in both the monetary mass and the interest rate on the balance of payments.

As we can say, the role of monetary policy on the balance of payments in Algeria was relatively weak due to the dependence of the Algerian economy on fuel exports.

Keywords: Monetary Policy, Balance of Payments.